



١٩٩

حاشية

العلم العلامة والعلامة والعلامة

وفريد دهرم الشيخ

أحمد بن علي الدمياني

شرح الورقات

في أصول الفقه الإمامية

رحمهما الله آمين

وباشها الشرح المذكور

طبع بطبعة

مصطفى السباني الحسيني وأولاده بمصر



والمطبعة محمد أمين عيسى

حرم - ١٣٢٢ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل سيدنا محمدا ﷺ أطيب الأصول * وطهر فروعه وخصه بالكتاب العزيز
 المجرى لقول * وآتاه جوامع الحكم فهي سنة العرا * وبين أحكام الشرع وبأقامتها السعادة دنيا
 وأخرى * وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة من تعبد بصحيح الأعمال * وأداء الفرض
 والمندوب وقماطى في معيشته الحلال * واجتنب فاسد الأمور ومكروهاتها وامتنع من الحرام *
 فاستباح الجنة فإسعاداً من جبه مولاي بالا كرام * وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الخات على
 الثقة في الدين * المؤيد باللائل القطعية ووافحات البراهين * ﷺ وعلى آله المطهرين
 من الأدناس * وأحسانه المنجيين على الحق فكان إجماعهم من أعظم الدلالة مع الاستصحاب والقياس *
 (و بعد) فهذه تقريرات شريفة وعبارات لطيفة لشيخنا العلامة مصره وفريد عصره الشيخ أحمد
 ابن محمد المصيطى الشافعي مفتي بلد الله الحرام مكة المكرمة تعمد الله بالرحمة والرضوان على شرح
 ورفات أبي المعالي امام الحرمين للشيخ جلال الدين المحلى أنزل الله عليهما سبحانه رحته وأسكنهما
 بحسنة جنته جودنها بإمره من خطه همامش نسخته حين قرأته الشرح المذكور لجمع هذه الطلبة
 بالمسجد الحرام فجاءت بحمد الله نسخة مطبوعة مختصرة مفصلة معبرة * وأسأل الله أن ينفع بها كافة
 بأصلها وأن يجعل عملاً صالحاً لوجهه الكريم له جواد ربه وفرحيم (قوله بسم الله الرحمن الرحيم)
 أى كل اسم من أسماء الذات الأعلى الموصوف بكمال الانعام أو باراده ذاك ابتدئ أو أوقف ملتبساً
 متراكباً أو مستعناً ، واقتصر على التسمية لحصول الجذبها فاتها تصمن نسبة الجليل اليه تعالى على الوجه
 الخصوص ، وافتتح بها لاثنام من أبلغ الشاء وجد العلاء ولهذا اكتفى بها الامام البخارى في أول
 صحيحه ، وترك الصلاة احتصاراً ويحتمل أنه أتى بها لفظاً * والحاصل أن الذى يجمع التسمية والحمدلة
 واتشهاد كراته تعالى وقد حصل بالتسمية (قوله فهذه) ان كانت الخطبة قبل التأليف فالاشارة
 الى ما في الذهن أى معصل هذا الجمل ورفات ون كانت بعد التأليف فلما أن تكون الى ما في الذهن
 أو الى ما في الخارج أى القوش (قوله ورفات) صفها الامام العالم العلامة أبو المعالي عبد الملك بن
 يوسف بن محمد الجوبى العراقى الشافعى ، ولد سنة تسع عشرة وأربع مائة جاور بمكة والمدينة أربع
 سنين بقى ويجمع طرق الشافعى ثم عاد الى بسابور فنهى له الوزير نظام الدين المدرسة النظامية فخطب بها
 وحلّس الوعظ والمناظرة ، ومات سنة ثمان وسبعين وأربع مائة فعمره نحو تسع وخمسين سنة ، وأثقلت
 الاسواق يوم موته وكانت تلاميذه يومئذ قد بلغوا من أربعمائة ، وسبب للحرمين لجواره بها كدافى
 اشوا على عهد السلام ، وفي حاشية شخاعلى كفاية العوام ولقب بذلك أى امام الحرمين لانصار افتاء
 الحرم المسك والمدينى فيه ثم ان قوله ورفات منه محار علاقته لجواره وهو على قدر مضاف أى ذات
 ورفات (قوله اي) هذه من كلام الشارح وهو الامام العالم العلامة شيخ الاسلام مفتي الامم ونفة
 الامام الاعلام ذالاس بن محمد بن أحمد محلى الشافعى ، ولد سنة احدى وتسعين وسبع مائة ، ومات أول يوم
 من سنة أربع وستين وثمان مائة فعمره نحو أربع وستين سنة ، وأما صرح قوله قليلة مع فهمه من

جمع الفقه تشبيهاً للبدن ولثلايتهم خرجوه عنه إذ قد يستعمل للكثرة (قوله تشتمل على معرفة) صفة أو خبر ثان أو استئناف أى تحتوى أو تستلزم (قوله أصول) أى أنواع من المسائل وسمى كل نوع فصلاً لانتضاله عن غيره (قوله من أصول الفقه) صفة أصول أى كاتبة تلك الفصول من جهة أصول الفقه أى بعض الفن المسمى بهذا الاسم والمراد بها الأدلة السبعة من الكتاب والسنة والاجماع من حيث إنبات الأحكام بها بطريق الاجتهاد (قوله ينفع بها المبتدئ وغيره) انتفاع المبتدئ بها يكون بالتعلم وانتفاع غيره بالذكاء كما عنده أو بجمعه أصول المسائل الكثيرة فليست تنفع به عبارات مختصرة قريبة إلى الذهن (قوله أى لفظ أصول الفقه) بين بأن المشار إليه لفظ أصول الفقه بقرينة الأخبار عنه مؤلف والتأليف كالتركيب من خواص الالفاظ وحيد فبعد استعماله لانه ذكر أصول الفقه بمعنى الفن ثم عاد عليه اسم الإشارة بمعنى اللفظ (قوله مؤلف) أى بحسب الأصل والافعال المشار إليه مفرد لانه لمبطل على انحصار الموضوع (قوله من حوزن الخ) فيه نظر لانه جزء آخر وهو الصورة أعنى إضافة الأول والثاني فحينئذ أصول الفقه أدلة من حيث هي أدلة، ويحجب ما تركه ما لمصر فهمه على المبتدئ أو للاستعانة به ياتيه (قوله من الأفراد المقابل للتركيب) دوره بما قال وصفاً لمخروجه بالأفراد غير صحيح بالنسبة للجزء الأول لأنه صحيح لا مفرده وحاصل الدفع أن الأفراد الموصوفين من الأفراد المقابل للتركيب وهو عدم دلالة اللفظ على جزء معناه فيصدق بالجمع وغيره لأن الأفراد المقابل للجمع أى والتنبيه واقتصر على الجمع لانه محل السموح ويطلق المفرد على مقابل الجملة وعلى مقابل المصنف والشبيه به (قوله يعرف بمعرفة ما ألف منه) فيه جريان الصلة على غير الموصول ولم يجرى جوا على المذهب السكوتي (قوله ما بين عليه غيره) أى شئ محسوس أو معقول وكذلك قوله ما بين على غيره (قوله هو وورود الفقه) من أصافه البيان أو الأعم إلى الأحص (قوله لأصوله) هى الأدلة الاجالية أو الأدلة مطلقاً (قوله وهو العلم) أى لما قد وقع غيره، ودليل اسم لما قد وقع فلا يقال فهتات السماء فوقها يقال فقه كفههم وربا ومعنى وفقه كفتح اداسق غيره فى الفقه وفقه ككرم ادصاص الفقه سبعة (قوله هو معرفة الأحكام الشرعية) أى التبيين لمعرفتها بأن تكون عنده ملكة يستدبرها على تحصيل التصديقي أى حكم أراد وإن لم يكن حاصله بالفعل كالامام مالك حين سئل (قوله أى طريق نوتها رطه رها صفة لمعرفه وقوله الاجتهاد هو بذل الوسع فى باوع العرص (قوله كالم) أى كسبوا العلم (قوله فى مال الصى) أى أوصيه بل لفظ الصى شمل الصمد كما له الاسوى عن الله (قوله الخلى المساح) أى كلى امرأة لاسرف فيه بخلاف اشرام كلى رجل لاستعماله والمكروه قصة الماء كنية لحاجة أو صعوبة رية (قوله بمعنى الطن) هو التمسك والرجوع والاصدء حقيقة وداشكال فى استعمالها فى التعريف هذا المعنى اما لا حقيقة عرفت بل ذكر وانما لانها خاتمة مشهور لهم أو عليه قرينة واضحة وهى التثديد بحصولها عن الاجتهاد لانه اعمايد الطن والافعال فالعروة العلم بمعنى الطن ولم يقل فالعروة بمعنى الطن لانه لم يشتهر اطلاقها بمعنى الطن خلاف العلم (قوله الأحكام المرادة فباد كرسعه) أى فى التعريف استندم وأظهر فى محل الاصاير صاحبا للشيء (قوله سمع) فه أن الفقه منه لأن يؤول كلامه بأن المراد ان هذه السبعة من جهة الأحكام المرادة وانما اسقط من الأحكام التكليفية خلاف الأولى حراً على طريقة المتقدمين الذين لا تشبهوه، وأما المتأخرين المتقدمون له فقالوا المطلوب تركه طالما عبرنا من نثبت سمي مقصود فهو المكروه وان ثبت سمي غير مقصود أى مستند من الامر

الفقه (مؤلف من جزئين مفردين) من الأفراد المقابل للتركيب لا الجمع والمؤلف يعرف بمعرفة ما ألف منه (فالاصل) الذى هو مفرد الجزء الأول (ما بين عليه غيره) كاصل الجدل أى أساسه وأصل الشجرة أى طرفها الثابت فى الأرض (والفرع) الذى هو مقابل الأصل (ما بين على غيره) كدروع الشجرة لأصلها وفروع الفقه لأصوله (والفقه) الذى هو الجزء الثانى له معنى اقوى وهو الفهم ومعنى شرعى وهو معرفة الأحكام الشرعية التى طريقها الاجتهاد كالمعلم بان التية فى الوصو واحة وأن الوتر مندوب وأن البية من الليل شرط فى صوم رمضان وأن الركاة واجبة فى مال الصبي غير واحة فى الخلى المساح وأن القتل يقتل بوجوب القصاص ونحو ذلك من مسائل الخلاف بخلاف ما ليس طريقه الاجتهاد كالمعلم بان الصلوات الخمس واجبة وأن الزنا محرم ونحو ذلك من المسائل القطعية فلا يسمى فقها فالعروة العلم بمعنى الطن (والاحكام) المرادة فيما

ذكر (سبعة الواجب والمدبوب والمباح والمضبور والمكروه والسجوح والغاسق) فالعروة العلم بالواجب والمدبوب الى آخر السبعة أى بان هذا العمل واجب وهذا مباح وهذا مضبور وهذا مكروه

منه فهو خلاف الأولى (قوله ما يثبت على) أي قولاً أو فعلاً أو اعتقاداً وسواء كان واجباً
 هيئاً أو كفاً (قوله من حيث وصفه بالوجوب) هي حيثية بتقييد لاحقية تحليل كقولك النار لئلا
 حيث انما عبارة تستلزم أي لا باعتبار وصفه بالصفة أو بالطلاق ومنه يعلم ان هذه الاقسام متداخلة
 لا متباينة كصلاة الفرض على محل منصوب أو في الحمام مثلاً ولا منافاة بين الانابة والمعاينة لانها باعتبارين
 مختلفين (قوله مع العفو عن غيره) لا يقال ان تركه مفرد مضاف وهو من صيغ الصوم بل هو لرجل مضافه
 على الجنس أو العهد الذهني (قوله والمنعوب) أي المنعوب اليه أي المدعو اليه فيه الحذف والاصال
 وأورد على التعريف الاذان فانه اذا أطبق أهل البلد على تركه فلو اوعى عقوبت الدار الآخرة وأجيب
 بأنه من حيث التهاون بالدين لاسباب شعاره الطاهرة (قوله والمباح) ويسمى أيضاً جائزاً وحلالاً
 (قوله أي ما يتعلق بالحق) انما قال ذلك لرد ما قيل ان كل من الانابة والمعاينة على كل من فعل المباح وتركه
 أمر جائز إذله تعالى ان يفعل ما يشاء حتى اتيه العاصي وتقديب الطائع فلا يصح في واحدة من الانابة
 والمعاينة اعادة سم (قوله والمحطور) ويسمى حراماً ومعيبة وذنباً ومن جورا عنه ومتوعدا عليه أي
 من الشارع ويسمى حراماً أيضاً في الصالح المحظور الجبر وهو خلاف الاباحة والمحظور المحرم (قوله
 امتثالاً) بأن كف نفسه عن اداعي نهى الشرع وانما قبحه احترازاً عن تركه لثبوت خوف من مخلوق
 أو حياء منه أو مجزئه فلا يثبت عليه وكذا ان تركه بلا قصدئ (قوله ويعاقب على فعله) أي يقع
 العقاب في الآخرة عدلاً على فعله بلا عذر ، قال في الجوهرة :

فان يقبأ فيمحض القتل * وان يعذب فيمحص العدل

(قوله مع العفو عن غيره) ولا يبايه أن فعل مفرد مضاف لمعرفة فيم لانه يجاب بمثل ما تقدم من أن
 الاصاف للجنس أو العهد الذهني (قوله و ترتب العقاب) أي استحقاقه على فعله بأن يتنصض فعله
 سبب العقاب بمعنى ان من فعله بلا عذر استحق العقاب ولا يلزم من استحقاقه وجوده بالفعل ألا
 ترى أنك تقول زيد يستحق القضاء أو الافشاء أو التدريس مع انه ليس متلباً بواحد منها (قوله
 المكروه) شملت العبارة ما كان طلب تركه ينهي مخصوص وما كان ينهي غير مخصوص كالنهي
 عن ترك المدونات المستفاد من أوامرها وهو أصل الاصطلاح الاصولي وان غالف بعض متأخري
 الفقهاء ومنهم المنصف خصوا المكروه بالاول وسماوا الثاني خلاف الاولى (قوله والصحيح) هو
 لغة السليم (قوله العوذ) هو المراجعة من فؤاد السهم وهو بلوغ المقصود من الرمي أي بان يوصف
 بالعوذ يصح اصطلاحاً ان قال انه نافذ (قوله ويعتبه) بأن يوصف بالاعتداد ويصح اصطلاحاً
 أن يقال انه معتبه فاذا قيل هذا البيع صحيح أي اهدو معتبه و يرتب عليه حل الانتفاع بالبيع
 وهذا التكليف صحيح أي يرتب عليه حل الاستمتاع من وطء ومعداته (قوله عقداً كان الخ)
 والعبرة في العبادة بطن المكلف بالوصلى على اعتقاده أنه متطهر فإن محدثاً فاصلة صحيحة وان لم
 القضاء ، والعبرة في المعاملة بحسب الواقع ولو اوعى حال موثره طناً حياهه بان يتصاح البيع (قوله
 والمائل) هو لغة الداهب وهو الفاسد سواء الا في صورها الحج فانه بطل بالردة ويخرج منه وبشد
 بالوطء ويخرج من انما (قوله اصطلاحاً) أي عيب اصطلاح أهل الشرع أو بعضهم وقضيت محترفة
 العبادة بالعوذ أيضاً لغة (قوله وليس كل علم فقهياً) أي بالنسبة حيث العموم والمخصوص المطلق
 كما بين الانسان والحيوان ويقال أيضاً كل فقه علم وليس كل عالم فقهياً اذا القاعدة أنه كلما وجد
 الاحص وجد الاداع ولا عكس كما لا يخفى (قوله والعلم معرفة المعالم) فيدور لان المعالم مشتق
 من العلم ولا يعرف العلم الا بعد معرفته ولا يعرف العلم الا بعد معرفة المعالم لانه أخذ في تعريفه

(على ماهو به في الواقع)

كادراك الانسان بأنه حيوان
ناطق (والجهل تصوّر
الشيء أى ادر كـه (على
علاف ماهو - في الواقع)
كادراك العالمة أن العالم
وهو ماسوى الله تعالى قديم
وبعضهم وصف هذا الجهل
بالمركب وجعل البسيط عدم
العلم بالشيء كعدم علمنا بما
تحت الأرضين وبما في
بطون البحار وعلى
ما ذكره المصنف لايسمى
هذاجهلا (والعلم الضروري
مالاتقع عنه نظر
واستدلال) كالعالم الواقع
باحدى الحواس الخمس
الظاهرة وهى البصع
والبصر والبس والشم
والذوق فانه يحصل بمجرد
الاحساس بها من غير نظر
واستدلال (وأما العلم
للمكتسب فهو الموقوف
على النظر والاستدلال)
كالعالم بأن العالم حادث فانه
موقوف على النظر في العالم
وما شاهده فيه من التغير
فيتنزل من قهره الى حدوثه
(والنظر هو الفكر في حال
المنظور فيه) ليؤدى الى
المطلوب (والاستدلال
المطلوب الدليل) ليؤدى الى
المطلوب فيؤدى النظر
والاستدلال واحدا وجمع
المصنف بينهما في الاثبات
والى تأكيده (والدليل هو

وأشار الشانج الى جوابه بقوله اى ادراك ما من شأنه أن يعلم * وحاصله أن الاراد للذو ورمى
على أن المراد بالمعلوم المعلوم بالفعل وليس كذلك بل المراد به المعلوم بالامكان كذا في الحاشية (قوله
على ماهو به) أى على الوجه الذى هوأى ما من شأنه أن يعلم ملتبس به أى بذلك الوجه في الواقع
والواقع قبل هو علمه تعالى وقيل اللوح المحفوظ وقبل فيذلك (قوله كادراك الانسان الخ) أى
وكادراك العرس بأنه حيوان صاهل وكادراك الحيوان بأنه جسم تام متحرك بالارادة (قوله والجهل
تصوّر انهم) ما أحسن بوله في تعريف العلم معرفة وهنا في الجهل تصوّر فانه ليس بمعرفة أصلا
وانما هو حصول من و البصع (قوله على خلاف ما) أى على حال ووصف مخالف للحال
والوصف الذى هوأى ذلك الشيء ملتبس به في الواقع (قوله قديم) أى بذاته وصفاته أو بذاته دون
صفاته وتفصيله عندهم وقد كفروا بذلك العقيدة (قوله وبعضهم) أى الاصوليون أو العلماء (قوله
بالمركب) انما كان مركبا لانه جاهل بالحكم وجاهل بأنه جاهل ولذلك قيل
جهلت وما تقرى بأنك جاهل * ومن لى بأن تدرى بأنك لا تدرى
ومنه قوله قال حار الحكيم يوما * لو أنصف الدهر كنت أركب
لأني جاهل بسيط * وصاحي جاهل مركب

(قوله عدم العلم بالشيء) فصيته انصاف الجهاد والبيعة بالجهل وليس كذلك فمن مزاد بعضهم عما من
شاع العلم (قوله وعلى ما ذكره المصنف لايسمى هذاجهلا) أى العلم بالشيء جهلا إذ لا يصدق عليه تصوّر
الشيء لاشتماء تصوّر مطلقا والله أعلم (قوله ما لم يقع) أى علم لم يقع الخ فلا يقال التعريف غير مانع لتناوله
التقليد مع انه ليس علما ومعناه ان النفس أدركت بمجرد التوجه اليه كالعالم بأن الشكل أعظم من الجزء
أو بالحواس الظاهرة وان توفى على حس أو بحر به فالأول كالعالم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس
والثاني كالعالم بأن السقوف يماسه لآوتوفى على وحدان كالعالم بأن فيك جوعا وأعطشا أو تواتر كالعالم
بوجودكم (قوله عن نظر واستدلال) وان توفى على شيء آخر كالاصفاة وتقلب الحدة (قوله باحدى
الحواس) أى بسبب احدى الحواس أى العلم الحاصل للنفس باحدى الخ لان المدرك للساكنات والحواس
هو النفس والحواس جمع حاسة بمعنى القوة الحساسة (قوله فانه يحصل) أى العلم الواقع (قوله وأما العلم
المكتسب الخ) دفع يز يادأ ما توهم عطف العلم المكتسب على مدخول كاف التخييل تأمل (قوله بأن
العالم) هو ماسوى الله وصفاته من جواهر وأعراض وقوله حادث أى حدوثا زمانيا أى سبوقا وجوده
بعده (قوله من التغير) كزوال الحركة بطيرة السكون والظلمة بطيرة الضوء وعكس ذلك (قوله هو
العسكر الخ) الفكر حركة النفس في المعقولات وأما حركاتها في الحسوس فتخييل (قوله لئلا) أى
لاجل أن يؤدى ذلك الفكر (قوله الى المطالب) أى من علم أوطن (قوله وجمع المصنف بينهما في الاثبات
الخ) وهم ذكر الاثبات على الخ لان الاثبات أشرف وعكس المصنف لان المثنى من أنواع الضروري
وعن الأشرف من المكتسب إذ هو أقوى منه وأبعد عن الخطأ (قوله هو المرشد الخ) اعلم
أن المرشد يطلق حقيقة على الساب لما يرشد به ويطلق مجازا على ما له الارشاد وهو المراد هنا
بدليل قوله لانه علامة عليه فيثبت يقال قد أدخل المجاز في التعريف وهو لا يجوز ، ويجب بأن
تعريف الدليل بما ذكر عقب تعريف الاستدلال بطلب الدليل قرينة على ارادة معنى المرشد
المجازي إذ هو للناس معنى الاستدلال المذكور كذا في سم (قوله أحدهما أظهر من الآخر)
يميد أن كلا منهما ظاهر لكن أحدهما أظهر نقرح به بخور قاء البحر بحاله واقلاب دما مثلا
إذ كل منهما حائر الوقوع عقلا وأحدهما وهو قفاؤه تعالى أظهر مدان ذلك ليس من قبل الطن

(المرشد الى المطالب) لانه علامة عليه (والطن بخور امرين أحدهما أظهر من الآخر)

عند الجوز (والنكاح الجوز الامرين لامية لا حد لها على الآخر) عند الجوز فالتردد في قيامه بدقيقه على السواء شك ومع رجحان الثبوت والاتفاق من (وأصول الفقه) (٦) أي الذي وضع فيه هذه الورقات (طرشه) أي طرق الفقه (على سبيل

الاجال) كطلق الامر والنهي وقفل النبي ﷺ والاجماع والقياس والاستصحاب من حيث البحث عن أولياته للوجوب والثاني انه للحرمة والبقاء بانها صحيح وغير ذلك مما سياتي مع ما يتعلق بخلاف طرده على سبيل التفصيل نحو اقيموا الصلاة ولا تقرأوا الزنا وصلاته ﷺ في الكعبة كما أخرجه الشيخان والاجماع على أن لبنت الابن السدس مع بنت الصلب حيث لا معص لمواقيس البرعي الارز في امتناع بيع بعض بعض الامثلة مثل بدايد كار وامسلم واستصحاب الطهارة لمن شك في بقائها فليست من اصول الفقهاء ذكر بعضها في كتبه بخلاف (وكيفية الاستدلال بها) أي بطرق الفقه من حيث تفصيلها عند تعارضها لكونها غنية من تقديم الخاص على العام والمقدم على المطلق وغير ذلك وكيفية الاستدلال بها أثر في صفات من يستدل بها وهو لمجهد فهدى ثلاثا في الفن المسمى باصول الحق توفيق الله عليه (بواب اصول الفقه)

لان البناء بحاله معلوم لنا علما عاليا والاقبال متى عند العقل في مجاري العادات وتعريف الظن بما ذكر تعريف باللازم إذ الظن هو الادراك الرجحان لحد الامرين الملتزم للتجوز وأسقط الحصف تعريف الوهم وهو الادراك المقابل للظن (قوله عند الجوز) سواء وافق الواقع أم لا (قوله والنكاح تجوز امرين) هما طرفا الممكن كوجود زيد وعدم وجوده (قوله وأصول الفقه) أي الفن المسمى بهذا القالب للمشرع مدحه بأبناء الفقه عليه (قوله الذي وضع فيه هذه الورقات) أي جعل بسبب بياته هذه الورقات التي هي الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله أي طرق الفقه) فيه عود الضمير على جزء العلم وهو كإزاي من زيد لا معنى له فلا يصح عود الضمير عليه، وأوجب بان عود الضمير عليه باعتبار المعنى الأصلي الاضافي فبه استخدام (قوله على سبيل الاجال) حال من طرق أي كائنة تلك الطرق على صفه هي اجالها وعدم تعيينها ولذلك مثله يطلق الامر والنهي وفعل النبي ﷺ أي كهداه المطلقات عن التقييد بما موره معين ومنهى عنه معين وهكذا (قوله بانها صحيح) أي يصح الاحتجاج والاستدلال بكل منها بشرطه (قوله وغير ذلك) كالعلم والحاصل والمطلق والتقييد وهو معطوف على مطلق الامر ومن الغير افراجه ﷺ على قول أو فعل (قوله مع بيان ما يتعلق به) متعلق ببيان وفيه أنه يأتي ما يتعلق بما قبله من الامر والنهي أما بخلاف طرقة على سبيل التفصيل أي على سبيل وصفه هي تفصيل متعلقها وتعيينها (قوله كما أخرجه الشيخان) أي رواه أي الصلاة بتأويلها بالذكور أو العمل أو كونه صلي فيها فخرج الضمير ما يفهم من المقام (قوله مثلا مثل) أي مقابلا مثل أي متباينين بان يمثلا أحدهما الآخر في المقدار باعتبار السكيل (قوله هذا يد) أي مقبوضين للعاقدين أو لورثتهما أو كليهما بمجلس العقد قبل الفترق منه وقبل تحريمهما بسو أزمانا العقد والحلول لازم للتفاضل في المجلس غالبا (قوله لمن شك) المراد بالشك مطلق التردد باستواء أو رجحان (قوله ثبيل) أي لاجل تمثيل القواعد وإيضاحها للأجل أنها منه (قوله وكيفية الاستدلال بها) بالرفع عطف على طرق (قوله من حيث تفصيلها) أي تعيينها وتعليلها بحكم معين (قوله عند تعارضها) أي في إعادة الاحكام واعا وقع اعتراض فيها لكونها طسة في تلك إعادة بخلاف القطعيات لا يقع فيها ته رضى (قوله وغير ذلك) أي كتقديم المين على الجملة بان يجعل تفسيرها للجملة به ولما ترك المصنف من اصول الفقه صفات المجهد أي المسائل المتضمنة لبيانها به الشارح عليها بقوله وكيفية الاستدلال بها الخ به ويجاب عنه: مانه تركها بناء على أنها ليست من أصول الفقه كما قيل به (قوله تخرج الى صفات الخ) أي ما شرط فيه من الصفات لتوقف الاستدلال على المستدل وعدم تأهل كل أحد لذلك (قوله وبواب أصول الفقه الخ) ان جعل مسمى الكتب والابواب والفصول الالهاف المخصوصة كما هو مختار المحققين فالقدير هنا مضمون أبواب أصول الفقه وأبواب أصول الفقه عبرات أقسام فطاق الخبر المبتدأ وفي عدا فسام الكلام منها تعليق أو أراد بها ما يشمل نواحيها والافاقسام الكلام خارجة عن مسمى الفن (قوله الكلام) المراد منه بقرينة ما يأتي للفظي لالانفس لان بحث الاصولي في الدللى لالانفس وهو حقيقة فيها عند المحققين (قوله يذكركم) أي في الكلام على العام والحاصل (قوله المطلق والمقيد) أي لمناسبتهم لهما حتى أنهما باب واحد وقصده دفع الاعتراض على الصف في اسقاطهما (قوله وسبأني) أي

(والألف واللام والتسعة والستون)

والاجماع والاخبار والقياس
والخطر والاباحة وترتيب
الادلة وصفة المقتضى والمستثنى
وأحكام المجتهدين فأما أقسام
الكلام فأقل ما يتركب منه
الكلام اسمان (نحو زيد
قائم (أو اسم وفعل)
نحو قائم زيد (أو فعل
وحرف) نحو ما قام أثبت
بعضهم ولم يعد الضمير في
قام الراجح إلى زيد مثلا
لعدم ظهوره والجمهور على
عده كلة (أو اسم وحرف)
وذلك في النداء نحو يا زيد
وان كان المسمى أدعو أو
أنادى زيدا (والكلام
ينقسم إلى أمر ونهي) نحو
قم ولا تقعد (وخبر) نحو
جاء زيد (واستفهام) وهو
الاستفهام نحو هل قام زيد
فيقال نعم أولا (وينقسم
أضا إلى ثمن) نحو
* ليت الشاب يعود يوما
(وعرض) نحو ألا تنزل
عندنا (وقسم) نحو والله
لأفعلن كذا (ومن وجه
آخر ينقسم إلى حقيقة ومجاز
فالحقيقة ما بقي في الاستعمال
على موضعه وقيل ما
استعمل فيها اصطلاح عليه
من الخطابة) وان بقى
على موضعه كاصلاة في
الخطبة المحصورة فانه لم يبق
على موضعه الدعوى وهو
الدعاء بخير والنداء لعنات

في كلام المصنف فلما نسب التصريح بذكره هنا كغيره (قوله) (والاضفال) أى أصاله عنه فاشبهها
سجة (قوله) (وترتيب الالفة) أى بيان رتبة كل منها بالنسبة لغيره وأما المقدم على غيره عند التعارض
(قوله) (وصفة المقتضى والمستثنى) أى شروطهما والمجهود والمقتضى واحد كما علم مما يأتي قال في مختصر
الأنوار لا يجوز للمقتضى أن يتساعل في الفتوى ومن عرف بذلك لا يجوز أن يستثنى والساحل
يكون بأن لا يثبت ويشترع في الفتوى قبل استيفاء الفكر والنظر وقد يكون بأن يجعله أغراض
فاسدة على تتبع الخيل المحرمة والمكروهة والتسك بالنسبة والترخيص لمن يروم قنعه والتعصير
لمن يروم ضربه قال المجلسي يسئل المقتضى يوم القيامة عن ثلاث هل أفنى عن علم أولا وهل نصح
في الفتوى أم لا وهل أخلص فيها لله أولا والله أعلم (قوله) فأقل ما يتركب منه الكلام اسمان
وصوره أو بعة مبتدأ وخبر مبتدأ وفاعل صد مسد الخبر مبتدأ ونائب فاعل صد مسد الخبر اسم
فعل وفاعله ، ولا يخفى أن المتألف المجمع والمتألف منه الأجزاء مفصلة واعتراض تألف الكلام
من جزئين فقط إذ معنا ثالث وهو الاستناد الذى هو رعا أحد الكلمتين بالأخرى لأن إيجاب
بان الاستناد شرطه الأجزاء أو التصديق بان الأجزاء للمفرد بها وبه يجب عن زيد قائم إذ فيه
ضمير مستتر (قوله) (أو اسم وفعل) له صورتان فعل وفاعل ونائب الفاعل (قوله) لعدم ظهوره
أى بل هو صورة عقلية لا تحقق له في الخارج (قوله) والجمهور على عده كلة أى لكونه في
حكم المفرد لاستحضاره عند النطق مع توقف الاسناد التام المحقق للكلام عليه (قوله) أو اسم
وحرف) هو ضعف والمعتد أنه مركب من فعل واسم * والحاصل أن صور تركيب لكلامه
اسمان ، فعل واسم ، فعل واسمان ، فعل وثلاثة أسماء ، فعل وأربعة أسماء ، جملتان . وله صورتان
الشرط والجزاء نحو ان استقمت أفلحت القسم والحوال نحو أقسم بالله محمد خير خلق الله
(قوله) (والكلام ينقسم إلى) في جمع الجوامع وشرحه . الكلام ينقسم إلى طلب وخبر وإنشاء
فالاول كاضرب ولا تعص . والثاني نحو زيد قائم . والثالث نحو أنت طالع أنت حوتلى
مالا لعل أزرر النبي عليه السلام (قوله) (وهو الاستفهام) أى الكلام الدال على طلب حصول صورة
الشيء في ذهن من حيث حصوله فيه نخرج نحو علمنى وفهمى إذ المقصود منه حصول التعليم
والتهفيم في الخارج (قوله) (الى ثمن) هو طلب مالا طمع فيه أو ما فيه عسر فالاول نحو ليت
الشباب الخ . والثاني نحو قول منقطع الرجاء : ليت لى مالا فأحج منه فلا يقال ليت الشمس تطلع
أو تقرب (قوله) (ومن وجه آخر) أى ما يبر لوجه الأول فان انقسامه الى ما تقدم باعتبار مدلوله
وما هنا باعتبار استعماله في مدلوله أو غيره (قوله) (ينقسم الى حقيقة ومجاز) أى الكلام بالمعنى
اللفوى وهو ما يستعمل به قل أو كثر على طر يق الاستخذاء فان المجاز والحقيقة من عوارض
المفردات أصا (قوله) (ما بقي في الاستعمال) أى لفظ بقى الخ نخرج اللفظ قبل استعماله واللفظ
المستعمل غلطا نكد هذه العرس مشيرا الى كتاب فكل منهما ليس بحقيقة ولا مجاز والصلاة
إذا استعملها الشارع في الدعاء فانه مجاز (قوله) (على موضوعة) أى الدعوى كما هو المأثور من
ذكر الوضع والبقاء والمقابلة بالعرف الثاني (قوله) (وقيل ما استعمل الخ) فهم كلامه على التعريف
الأول ان كل لفظ نقل عن الموضوع الدعوى الى معنى آخر فليس بحقيقة سواء كان الناقل الشارع
أو العرف أو الواضع الأول ، وقوله فيما اصطلاح عليه يدخل الحقيقة الشرعية والقولية والعرفية العامة
والخاصة (قوله) (من الخطابة) هو بكسر الصاد أى الجاعة الخطابة بذلك لفظا وفي الحقيقة هو ضح
الطاء عسى . مخاطب ومن لا ابتدء وفي الكلام حذف والتقدير ما استعمل في المعنى الذى اصطلاح على

في غير ما اصطلاح عليه من
الخطابة (والحقيقة اما
لغوية) بأن وضعها أهل
اللسان كالاسد للحيوان
للمفترس (والمشربة) بأن
وضعها الشارع كالسلاة
للعادة المخصوصة (والمأ
هوية) بأن وضعها أهل
العرف العام ككتابة لغات
الاربع كالجاء وهي لغة
لكل ما يدب على الارض
والخاص كالفاعل للاسم
للعرف عند النحاة وهذا
التصميم ماض على التعريف
الثاني للحقيقة دون الأول
القاصر على القوية (والمجاز
لما أن يصحوز بزيادة أو
قصان أو نقل أو استعارة
فالمجاز باز يده مثل قوله
تعالى ليس كمثل شيء)
فالكاف زائدة والافهني
بمعنى مشعل فيكون له
تعالى مشعل وهو محال
والقصد بهذا الكلام فيه
(والمجاز بالقصان مثل قوله
تعالى وأسأل القرية) أي
أهل القرية وقرب صدق
التعريف بالمجاز على ما ذكر
بأنه استعمال في مثل المثل
في في المثل وسؤال القرية
في سؤال أهلها (والمجاز
بالنقل كالتأطير فما عرج
من الانسان) نقل اليه
عن حقيقة وهي المكان

دلالة عليه اصطلاحاً مبتداً وانشاء من ذي المتخاطب أي المتخاطبين وهو ما يدب على الارض
والظاهر أنه لا يستبرح خصوص الارض ولا خصوص اللب ولا الكون بالفعل بل مطلق الانتكاح
بالقوة فيدخل حيوان ينسب أول يقع منه انتقال ولا تحرك مطلقاً (قوله) والمجاز هو مفعول فأسفه
عجزت فقلت حركة الواو الى ما قبلها لم قيل تحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن
قلت ألفاً فأمثل (قوله) المجتزأ أي لفظ المجتزأ بالبناء للفاعل والمفعول وقوله عن موضوعه أي كل
موضوع له لغوي تعدياً محتملاً بأن يكون لملاقاة فخر ما وضع ولم يستعمل وما لم يوضع وما لم يستعمل
لتغير علاقة كاللفظ وما استعمل في موضوعه أو أحد موضوعيه فانه حقيقة (قوله) من الخطابة أي
الجماعة للخطابة بذلك انتظم من حيث أنه غير كل ما اصطلاح عليه من الخطابة (قوله) الحقيقة أي
اللفظ المسماة بهذا الاسم اصطلاحاً باعتبار نسبتها الى واصها (قوله) أهل اللغة (المبتدأ منها
لغة العرب (قوله) للحيوان المفترس) فيه أن الافتراض ثابت لعبر الحيوان المسهور إلا أن يراد
بالافتراض ما لا يوجد في غيره أو يدعى أصالة الافتراض فيه دون غيره أو يراد بالأسد كل مفترس
كالثوب والكل الفوق (قوله) العرف العام (المراد به ما لا ينسب لطائفة معينة أي لم يتعين
ناقله وقوله) أو الخاص هو الذي ينسب لطائفة معينة وتعين ماله (قوله) كالفعل للاسم العرف
المع (لخ) ومضاه في اللغة من أوجد الفعل به وإعلم أنه لا بد أن أداف اللفظ بالمجاز من سبق وضعه لأدنى
المعجوز عنه لاسق استعماله فيه فيتجاوز في اللفظ قبل استعماله فيها وضع له ، ومنه يعلم أن لفظ
الرجح مخصص بانه وأنه مجاز دائماً لا حقيقة له (قوله) وهذا التعريف ماض (لخ) هذا يعني
على اختلاف بين الرافقين معسوى لالعلمي بناء على تخصيص الوضع بالعمري ذلك أن يجعله
لفظياً وترد بالوضع في التعريف الأول ما يشمل العمري والسرمي والعرفي اه من الحاشية
(قوله) فالكاف زائدة قال العلامة السعد انها ليست زائدة ولا بلزم المجاز المذكور لجواز ملب
الشيء من المعلوم كسلب الكتابة عن زيد المعلوم أو مثل بمعنى السات أو الصفة (قوله) والمجاز
بالقصان أي بسببه أومعه وكذا يقال فيما قبله به وإعلم أن المجاز يقع في القرآن والسنة وغيرها
لا غرض كشافة الحقيقة كالغرض يعدل عنه الى العاطف أو ليلاخه نحو زيد أسد فاه أبلغ من
شجاع (قوله) وأسأل القرية قال الشيخ عبد القادر لو وقع هذا التركيب في غير هذا المقام
لم يقطع بالحدف لجواز أن يمر رجل بقرية فدخرت وحلأ أهلها فله أن يقول لصاحبه وإعطا
مدكره أولمسه متظاً ومعتراً أسأل القرية عن أهلها وقل لها ما صنعوا كما قال أسأل الارض
من شئ أنهارك وغرس أشجارك وجنى ثمارك (قوله) أي أهل القرية (أي ضرورة أن المقصود
سؤال أهل القرية لأسؤال هس القرية وإن كان الله تعالى قادراً على اطاق الجدران أيضاً وقا
يقال بمحتمل أن المراد بالقرية أهلها من باب اطلاق المثل على الحال فلا يكون فيه قصان (قوله)
وقرب صدق تعرف (لخ) هو بالبناء للمفعول وقوله بأنه أي الحال والثبات ، وحاصله أنه مجتزأ
باللفظ أي تعدى به عن موضوعه فيكون محاراً للمعنى السابق وعلى هذا فمضمر الزيادة والقصان
أما هو بحسب الاصل وعلمه بالمجاز مجموع ليس كمثل شيء ومجموع أسأل القرية وهو صحيح ومجوز
أن يعمل المجاز افظ كمثل لفظ القرية فقط (قوله) فما عرج من الانسان) هو شامل لما يخرج
من قله ومن دبره لسكه اشتهر في الثاني ومنه يعلم أنه مجاز علاقته بالمحاوره لكن قول الشارح
محتملاً بادر منه درأ الخ يقصى أنه حصه عرج وهذا لا يصح في مقصود المصنف من أنه عرج

فحسبه ميله الى السقوط بإرادة السقوط التي هي من صفات احدى دون الجهاد والجهاد المبني على التشبيه يسعى استعارة (والأمر استدعاء العمل بالقول عن هودونه على سبيل الوجوب) فان كان الاستدعاء (٩) من المساوي سعى التماسا

ومن الامثلة سعى سؤال وان لم يكن على سبيل الوجوب بأن يجوز الترك فظاهره أنه ليس بأمرى في الحقيقة (والصفة الدالة عليه افعال) نحو اضرب وأكرم واشرب وهي عند الاطلاق والتجرد عن القرينة الصارفة عن طلب الفعل (تعمل عليه) أي على الوجوب نحو أقيموا الصلاة (الا مادل الدليل على أن المراد منه التسبب أو الإباحة فيعمل عليه) أي على التسبب أو الإباحة مثال التسبب فكأنهم ان علمتم فيهم خيرا ، ومثال الإباحة وإذا حللتم فاستطادوا وقد أجمعوا على عدم وجوب الكتابة والاصطيد (ولا يقتضي التكرار على الصحيح) لان ما قصد به من تحصيل المأمور به يتحقق بالمرّة الواحدة والاصل براءة التمسّة بما زاد عليها (الاذا دل الدليل على قصد التكرار) فيعمل به كالامر بالصوات الحسن والامر بصوم رمضان ومقابل الصحيح أنه

لانه باعتبار الاستعمال العمومي (قوله فحسبه ميله الى السقوط الخ) أي بجماع القرب من الفعل في كل واشتق من لفظ الإرادة بر يد ، فالاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل تبعية لجرانها فيه بتبعية جريانها في المصدر (قوله والجهاد المبني على التشبيه) أي بعمل علاقته هي المشابهة فلاستعارة مجاز علاقته المشابهة (قوله استدعاء الفعل) أي طلب الفعل فخرج به انتهى فانه طلب ارتكك ، وقوله بالقول خرج به الطلب بالإشارة والكتابة مثلا ، وقوله من هودونه متعلق باستدعاء خرج به الطلب من المساوي فيسمى التماسا وطلب الأدنى من الأعلى فيسمى دعاء نحو رب اغفر لي ، وقوله على سبيل الوجوب متعلق باستدعاء أيضا أي على سبيل وصفة هي وجوب ذلك الفعل خرج به مالم يكن على سبيل الوجوب يعني الحسن بأن يجوز الترك فانه ليس بأمر على ما يقتضاه ظاهر عبارته فيكون المنسوب على هذا ليس بأمور به ، وبه قال أبو بكر الرازي والكرخي . لكن المحققون على أن المنسوب بأمور به لأنه طاعة إيجابا والطاعة فعل للمأمور به (قوله سعى سؤال) أي دعاء ، قال في السلم .

أمر مع استعلا وعكسه دعا * وفي المساوي فالتمس دعا والأصح في جميع الجوامع وغيره أن طلب الفعل يسمى أمرا مطلقا (قوله أي في الحقيقة) أي وأما يسمى أمرا مجازا وقد علمت رده ودخل في الأمر كف وترك (قوله الدالة عليه العمل) المراد به فعل الأمر فدخل افعلى وافعلا واستعمل . قال الاسنوي ويقوم مقامه اسم فعل الأمر والمضارع المحزون بالامر (قوله والتجرد عن القرينة الخ) عطف على الاطلاق بين به أن المراد منه الاطلاق عن شيء مخصوص (قوله الامادة الدليل الخ) الاستثناء منقطع لان مادل الدليل على صرفه عن الوجوب ليس مجردا (قوله ان علمتم فيهم خيرا) أي أمانة وقدره على أداء مال الكتابة بالتكسب ، هكذا فصره الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله وقد أجمعوا الخ) أي والاجماع من الأئمة ، وفي بحث لان الاجماع على عدم الوجوب يدل على خصوص المدعى وهو عدم الوجوب (قوله يتحقق بالمرّة) أي كما يتحقق بالأكثر فهو لطلب الماهية لا لتكرار ولا مرّة لكن المرّة ضرورية لا يتحقق التحصيل بأقل منها فوجب لذلك (قوله كالأمر بالصوات الحسن) أي في قوله تعالى أقيموا الصلاة ، فقد دل الدليل كدث المعراج على تكرارها في كل يوم ليلة (قوله والأمر بصوم رمضان) أي في قوله ﷺ صوموا لرؤيته أي هلال رمضان أي في الحديث ما يدل على أن صوم رمضان يجب في كل سنة أي حيث أضافه الى السنة دون العمر (قوله ما يمكنه الخ) احتج به عن أوقات الضرورة من أكل ونوم ونههما واضافة زمان الى العمر بيانية أومن اضافة الأعم للاخص (قوله حيث لا يبان لأمد المأمور به) فان بين زمانه تعيينه أوتعيين قدر الفعل كمرّة أو مررات معينة كفي شغل ذلك الزمن أو الأزمان بذاك القدر (قوله ولا يقتضي الفور) أي ولا التراخي بل يشمل كلا منهما (قوله بالزمان الأول) هو ما يقبض الأمر ، وقوله دون الزمان الثاني هو دعهدها وهوتا كيد والكلام عند الاطلاق . فان قيد الصيغة بوقت مشيق أو موسع أو فور أو تراخ عمل به (قوله وعلى ذلك الخ) وجهه أن من قال انه يقتضي التكرار وجب أن يستوعب المأمور

(٢ - وره) يقتضي التكرار فيسنعوب المأمور بالمدلوب ما يمكنه من زمان المعرج لا يبان لأمد المأمور به لا لتنافه مرجح بعضه على بعض (ولا يقتضي الفور) لان الغرض منه إيجاد الفعل من غير اختصاص بالزمان الأول دون الزمان الثاني وقيل يقتضي الفور وعلى ذلك قوله من يقول انه يقتضي التكرار (والأمر بإيجاد الفعل أمر به

وبما لا يتم الفعل إلا به كلامهم بالصلاة أمر بالطهارة المؤدية إليها فان الصلاة لا تصح بدونها (وإذا فعل) بالبناء للقول أي
 للمأمور (يخرج المأمور عن المصلاة) أي مصدة الأخر ويتصف الفعل بالأجزاء (التي يدخل في الأمر والتي لا يدخل) هذه
 ترجمة (يدخل في خطاب الله . (١٠) تعالى المؤمنين) وسأتي الكلام في الكفار (والسأهي والصي والمجنون غير

داخلين في الخطاب)
 لاتقاء التكليف عنهم
 ويؤمر السأهي بعد
 فهاب السهو عنه بجبر
 خلل السهو كقضاء ما فات
 من الصلاة وضمان ما ألتفه
 من المال (والكفار
 مخاطبون بفروع الشرائع
 وبما لاتصح إلا به وهو
 الاسلام لقوله تعالى
 ما سلككم في سقر قالوا
 لم نك من الصالحين وقائدة
 خطاهم بها عقابهم عليها
 إذ لاتصح منهم في حال
 الكفر لتوقفها على النية
 المتوقفة على الاسلام ولا
 يؤاخذون بها بعد الاسلام
 ترغيبا فيه (والأمر بالشئ
 نهى عن ضده والنهي
 عن الشئ أمر ضده)
 فاذا قال له اسكن كان
 ناهيا له عن التحرك أو
 لاتتحرك كان أمرا له
 بالسكون (والنهي
 استدعاء أي طلب الترك
 بالقول عن هودونه على
 سبيل الوجوب) على
 وزان ما تقدم في حد
 الأمر ويدل النهي المطلق
 شرعا على فساد النهي
 عنه في العبادات سواء
 أنهى عنها لعينها كصلاة

بالمطلوب ما يمكنه من زمان العمر كما مر وذلك متضمن للقول باقتضاء القولية وكان الاولى
 المنصف أن يقول هنا اللبيل كما قاله فيما قبله فان الدليل قد يدل على القولية فيعمل به كما في
 الأمر بالابحان (قوله) وبما لا يتم الفعل إلا به وجه ذلك انه لو لم يجب لوجوبه لجاز تركه
 ولو جاز تركه لجاز ترك الواجب المتوقف عليه واللازم باطل ومن فروع المسئلة ما لو اختلطت
 منسكوته بغيرها أو طلق معينة من زوجته مثلا ثم نسبها فيحرم عليه قرانها ما ترك المحرم
 المأمور به من قران الأجنبية والطلقة لا يوجد الا بترك الجائر من قران منسكوته وغير
 للطلقة ويتصف الفعل بالأجزاء ولا ينافي ذلك أنه قد يجب الاتيان بالفعل مرة أخرى لانه بأمر
 آخر لاجل الأمر كن صلى على ظن الطهارة ثم تبين حده (قوله التي يدخل في الأمر والتي)
 أي في متعلقهما أو أطلق المصدر وأراد اسم المفعول (قوله هذه ترجمة) أي مترجم ومعبها
 عن موضوع هذا البحث وقد ترجم لشيء وزاد عليه قوله والأمر بالشئ نهى عن ضده الخ
 (قوله المؤمنين) أراد به ما يشمل المؤمنين فنهى عن تغليب (قوله والصي) أي ولو عبرا ويدخل
 فيه الصبية (قوله لاتقاء التكليف عنهم) أي فينتفي عنهم من أنواع الخطاب إذ لا يثبت ذلك
 الا حيث يثبت هذا وما وجب في مال الصي والمجنون كزكاة وضمان النكاح ، فالخطاب به وليها
 كما يخاطب صاحب البهيمة بضمان ما ألتفته حيث فرط في حفظها (قوله ويؤمر السأهي الخ)
 أي يطلب منه لكن مخاطب جديد (قوله بجبر خلل السهو) أي الخلل الواقع في زمانه (قوله
 وضمان ما ألتفه) أي غرم بدله من مثل أوقية (قوله والكفار) أي وكذا الجنب أيضا مكفون
 لكن لا يعرف تفاصيل ما كفوا به (قوله بفروع الشرائع) أي شرائع الأنبياء يعني أن كفار
 أمه كل رسول مخاطبون بفروع شريعته (قوله ما سلككم في سقر) هذا بقوله المؤمنين يوم
 القامة للكفار وهم في النار ، ومثل هذه الآية قوله تعالى ويويل للشركين الذين لا يؤتون الزكاة
 (قوله وقائدة خطاهم بها) أي مع أنها لاتصح منهم حال الكفر ولا يطالبون بها بعد الاسلام
 (قوله عقابهم عليها) أي على ترك الواجبات وفعل المحرمات أي زيادة على عقاب الكفر ولعل
 الكلام في المتفق عليه دون المختلف فيه فنه يعاقبون على ترك التقليد (قوله ولا يؤاخذون)
 أي الكفار الأصليون (قوله ترغيبا فيه) أي لأن المؤاخذه ربما نفرتهم عنه وتركها يرغبهم فيه
 والاسلام في غير نحو الجود والكفارات ورد القصوب (قوله والأمر بالشئ نهى عن ضده)
 يعني أن كلا منهما عين الآخر بمعنى أن الطلب واحد هو بالنسبة الى الشئ أمر وإلى ضده نهى
 أو بالنسبة الى الشئ نهى وإلى ضده أمر وهو مذهب اليه الشيخ أبو الحسن ومن واقته (قوله
 النهي المطلق) أي الذي لم يقيد بما يدل على فساد المنهى عنه وعلم فساد (قوله شرعا) أي
 يدل بالشرع لإلحاقه ولا يعقل خلافا لزامه ذلك (قوله كصوم يوم النحر) لأنه متضمن للأعراض
 عن ضيافة الله تعالى بلحوم الاضاحي (قوله في الاوقات المكروهة) علة النهي موافقة عباد
 الشمس (قوله كما في بيع الحصة) كأن يمول بعثك من هذه الأبواب ما تقع عليه هذه الحصة
 (قوله الملاقيح) هي ما في الطلون من الأجنة (قوله كالوضوء بالماء الخ) فان المنهى عنه وان

الحائض وضومها أولأمر لازم لها صوم يوم النحر والصلاة في الأوقات المكروهة في وفي العلامات ان كان
 يربح الي نفس القصد كما في بيع الحصة أولأمر داخل فيها كما في بيع الملاصح أولأمر خارج عنه لازم له كما في بيع درهم بدرهم
 فان كان غير لازم له كالوضوء بالماء المنسوب مثلا وكالبيع وقت بداء الجمعة يدل على الفساد خلافا لما يفهمه كلام المنصف

(ورثه أى توجد صيغة الامر والمراذبه) أى بالامر (الاباحة) كما حكى (أو التهديد) نحو اعملوا ما تشاء (أو القسوة) نحو اضرخوا
أولاصبروا (أو التسكين) نحو كونوا قردة (وأما العام فهو عام شين (١١) فاصدا) من غير حصر (أو)

قوله عمت زيدا وعمرا

بالعلاء وعتت جينج

الناس بالعطاء أى

شملتهم وفى العام شمول

(والعاطف) الموضوع له

(أربعة الاسم) الواحد

(المعرف بالألف واللام)

نحو ان الانسان لى حسر

الاثنين آمنوا (واسم

الجمع المعرف باللام) نحو

فاقتوا المشركين (والاحياء

المجمعة كمن فيمن يعقل)

كن دخل دارى فهو

آمن (وما نيا يعقل) نحو

ما جاءك منك أخذه

(وأى) استفهامية أو

شرطية أو موصولة (فى

الجمع) أى من يعقل وما

لا يعقل نحو أى عيسى

جاءك أحسن اليه وأى

الأشياء أوتت أعطيتك

(وأى فى المكان) نحو

أينما نكن أ كن معك

(ومنى فى الزمان) نحو متى

ثقت بشك (وما فى

الاستفهام نحو ما عندك

(والجزاء) نحو ما فعل

تجز به وفى نسخة والتجز

بدل الجزاء نحو عملت

ما عملت (وغیره) كالنحو

على الصفحة الاولى

والجزاء على الثانية (ولا

فى السكرات) نحو

لارجل فى الدار (والعموم

كان لارحله وهو اتلاف مال الغير الآله غير لازم حصوله بغير الوعد وكذا ما بعده فان التوقيت
قد يحصل بغير البيع كالاصل (قوله) والمراد به الاباحة الجلة حال أى ترد فى هذه الحلة (قوله) أو
التسكين نحو كونوا قردة الخ) فى التثنية به إشارة الى أن المراد به ما يشمل التثنية وإن كان
المراد منه الإيجاد بعد الندم بسرعة نحو كن فيكون (قوله) رد صيغة الأمر لامتثال نحو
كأول ما رزقكم الله . وللاكرام نحو ادخلوها بسلام . وللارشاد نحو واستشهدوا شهيدين من
رجالكم . وللتخفى نحو

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي * بصبح وما الاصبح منك بأمل
وللاحتقار نحو أتقوا ما أنتم ملقون أولمجر تكسيت إذا لم تسخ فاصنع ما شئت أو لتعجب نحو
انظر كيف ضربوا لك الامثال أو لتفويض نحو فاقض ما أنت قاض أو لمشورة نحو فاطر ماذا
ترى أو الاعتراض نحو انظروا الى غمره إذا غمر . وهذا معنى قول ابن قاسم فى شرحه إذ الصيغة ترد
لغير ما ذكر مما هو ميسر فى المتولات (قوله) وأما العام (قوله) أى فيه العهد الذى كرى أى العام الذى
هو أحد الأقسام المتقسم ذكرها (قوله) فهو ما (قوله) أى لفظ وقوله عم أى تناول دفعة (قوله) فاصدا
هو حال حذف عاملها وصاحبها أى فذهب المبالول صاعدا واستترز بقوله عم شين عن نحو زيد
ورجل فى الأليات وقوله صاعدا عن التثنية السكر فى الأليات وقوله من غير حصر عن أسما
العدد مثل الثلاثة والأربعة والعشرة فانها تتناول أكثر من اثنين ولكن الى غاية محصورة
(قوله من قوله) أى الشخص القاتل (قوله) وألفاظه الضمير يعود على العموم المفهوم من
العام أو الضمير يعود على العام وإضافة ألفاظه الى بيانية (قوله) الاسم الواحد الخ اعترض عليه
بما لو قال رجل الطلاق يلزمنى لا أكلم زيدا مثلا ثم كلفه لايقع عليه الثلاث بل طلبة واحدة
مع أن لفظ الطلاق من ذلك * وأجاب عنه ابن عبد السلام بأن هذا يرمى فيه العرف لا اللفظ
(قوله لى خسر) أى فى مساعيه وحرف عمره فى مطالبه (قوله) واسم الجمع المراد منه اللفظ
الدال على جماعة تشمل الجمع واسمه واسم الجنس الجى نحو رب العالمين فانه اسم جمع ونحو
الفرقوت وهو اسم جنس جى (قوله) فاة لوا المشركين ومنه واثقه بحب الحسين ان لله لا يجب
الكافرين فلا تطع المكذبين (قوله) كن دخل دارى الخ) يحتمل أن تكون شرطية وأن تكون
موصولة ومثال الاستفهامية من عندك وقوله ما جاءك منك أخذه يحتمل الوجهين المذكورين
ومثال الاستفهامية ما عندك (قوله) وأى فى الجمع) أى سواء كانت شرطية كالثلاث الأولى فى كلامه
أو موصولة كالثلاث الثانى فيه أو استفهامية نحو أى الناس عندك (قوله) والجزاء أى وفى الجزاء
أى مقامه فاندفع ما يقال كان ينبغي أن يقول والشرط لانها مستعملة فيه لافى الجزاء لافرق بين
أن تكون غير زمانية كما مثل أو زمانية نحو فاستقاموا لكم فاستقيموا لهم أى مدة استقامتهم
لكم (قوله) ولا فى السكرات) هذا هو الرابع من ألفاظ العموم وهو نص ان بنت السكره على
الفتح أوجرت بمن نحو لامن رجل فى الدار وظاهره فى غير ذلك نحو لارجل فى الدار فيحتمل
فى الجنس بجماعه ويحتمل فى الواحد (قوله) والعموم من صفات النطق بمعنى المنطوق به وهو
اللفظ فلا يوصف المعنى به الاجزاء وقيل يوصف به حقيقة وقيل لا يوصف المعنى بالعموم لاحقيقة
ولا مجازا (قوله) وما يعمرى مجراه) كاتقضاء الآتى (قوله) حرسلا هو ماسقط منه الصحابي كما قال

من صلات النطق ولا يجوز دعوى العموم فى غيره من الفعل وما يعمرى مجراه) كما فى جمعه بين الصلاتين فى السقر رواه
البخارى فانه لا يعم السقر الطويل والقصير فانه انما يقع فى واحد منهما وكما فى قصاته بالشمعة للجار رواه النسائي عن الحسن مرسلا

فصاعدا من غير حصر كقول رجلين وثلاثة رجال (والتخصيص) تميز بعض (الجار) أى اخواجه كإخراج المعادين من قوله تعالى فاقتلوا المشركين (وهو على متصل ومنصل فالتصل الاحتناء) وسأى مثاله (والشرط) نحو أكرم بنى نعيم إن جاءوك أى الجاتين منهم (والقييد بالصفة) نحو أكرم بنى نعيم الفقهاء (والاستثناء استرجاع) ما لولاه لفضل في الكلام نحو جاء القوم إلا زيدا (وأما يصح الاستثناء بشرط أن يبقى من المستثنى منه شيء) نحوه على عشرة إلا تسعة فلو قال إلا عشرة لم يصح وتلزمه العشرة (ومن شرطه أن يكون متصلا بالكلام) فلو قال جاء الفقهاء ثم قال بعد يوم الزيدا لم يصح (ويجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه) نحو ما قام إلا زيدا أحد (ويجوز الاستثناء من الجنس كما تقدم ومن غيره) نحو جاء القوم إلا الجبر (والشرط) المخصص (يجوز أن يقدم على الشرط) نحو إن جاءك بنو نعيم فأكرمهم

بمرسل منه الصحافي سقما * وسأى أنه لا يحتاج به إلا ما استثنى (قوله لايم كل جار) أى شريكا أو غيره * وقوله لاحتمال خصوصية في ذلك الجار أى لا يوجد في غيره ككونه شريكا بالتمام كما يحتمل عدم الخصوصية فقد تعارض الاحتمالان ولا مرجح فلا يثبت العموم (قوله والخاص بقابل العلم) أى فيؤخذ حده من حده (قوله فيقال فيه) أى في حده ولأجله (قوله مالا يتناول) ما واقعة على اللفظ أخذنا من جملة ما قبله (قوله المعادين) بفتح المعاد أى الذين عاهدهم المسلمون أى الكفار باشتراك أو غيره فهو يجزأ مرسل من إطلاق الخاص وإرادة العام (قوله وهو ينقسم) أى النحس من المفهوم من التخصيص أو الضمير يعود إلى التخصيص بمعنى المخصص على سبيل الاستخدام (قوله إلى متصل) هو ما لا يستقل بنفسه بل يكون متعلقا باللفظ الذى ذكر فيه العام (قوله وسأى مثاله) نحو أكرم الفقهاء إلا زيدا (قوله أى الجاتين منهم) فسر بذلك ليضع التخصيص الذى هو إخراج البعض وإبقاء البعض (قوله والتقييد بالصفة) لافرق بين أن تكون متأخرة كمثل أم متقدمة نحو أكرم فقهاء بنى نعيم الفقهاء وبنى سام (قوله إخراج ما لولاه الخ) أى بالآحادى أو أختارها وسكت عن ذلك لظهوره فخرج نحو واستثنى زيدا فلا يسمى استثناء فى الأصح (قوله لم يصح) أى ما لم يتبعه بأشياء آخر نحوه على عشرة إلا عشرة إلا خمسة فيلزم خمسة وكأنه قال له على عشرة إلا عشرة ناقصة خمسة وهو معنى إلا خمسة متصلا بالكلام) أى عرفا فلا يضر انفصاله بنفسه أو سعال أو تعب * وقيل يجوز إلى شهر وقيل إلى ستة وقيل أبدا * وحكى عن سعيد بن جبير جواز تأخيرها إلى أربعة أشهر * وعن عطاء والحسن ما لم يتم من المجلس وعن مجاهد إلى سنتين وقيل ما لم يأخذ في كلام آخر وهذه مذاهب شاذة لا يعمل بها ومن شرطه أيضا أن يكون هو والمستثنى منه من متكلم واحد إلا أنى عليه السلام بالنسبة إلى الله تعالى كقوله إلا أهل القصة عقب نزول فاقتلوا المشركين لأنه مبلغ عن الله وإن لم يكن ذلك قرأنا (قوله ويجوز تقديم المستثنى) نحو قوله

وما لى إلا آل أحمد شعة * وما لى إلا المذهب الحق مذهب

ومثله أر يستكن طوائف إلا غلانة وأر يستكن إلا غلانة طوائف (قوله إلا الجبر) ومثله له على ألف درهم إلا بوا فيلزمه ألف ناقص قيمة ثوب يرجع في بيان قيمته إليه (قوله والشرط المخصص يجوز أن يقدم) أى ويجوز أيضا تقديم الصفة كوقفت على عاتق أولادى وأما لم يتعرض له لخروجها حال التقديم عن كونها صفة اصطلاحا (قوله فيحمل المطلق الخ) اعلم أن السبب في الموضوعين مختلف إذ هو فى الأول القتل وفى الثانى الظاهر والحكم فيما واحد وهو وجوب الاعتاق والجمع حومة مسيها أى ذاته وإن كان القتل فى الآية خطأ * ومثل ذلك فاستجوا بروحهم وأبد بكم منه * وقال فى آية الوضوء وأيديكم إلى المرافق * وسبب الحكم فيما واحد وهو الحدث وحكمهما مختلف فانه فى الأول وجوب المسح وفى الثانى وجوب الغسل والجمع بينهما اشتراكهما فى سبب حكمهما (قوله احتياطا) أى لأجل احتياطنا فى الخروج عن العمة لتيقن الخروج عنها العمل بالمقيد سواء كان التكليف فى الواقع بالمقيد أو المطلق بخلاف العمل بمقيد إذ قد يكون التكليف فى الواقع بالمقيد فلا يحصل الخروج عن العدة لإخلال بالمقيد هـ سم (قوله تخصيص الكتاب بالكتاب) أى سمه بعض آخره وقد غلب لفظ الكتاب

(واقيد بالصحة يحمل عليه المطلق كالرقبة ثبتت بالإيمان فى بعض المواضع) كما فى كعارة القتل على أو طلقت فى بعض أوامم كما فى كذرة الظهار (فيحمل المطلق على المقيد) احتياطا (ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب) نحو

قوله تعالى ولا تتكفروا بالمشرك حتى يقض بقوله تعالى والمحصنات من الذين أنزلوا الكتاب من قبلكم ليحل لكم (وتخصيص الكتاب بالسنة) كتحصيل قوله تعالى يومئذ كلف في أولادكم إلى آتوه الشامل للولد الكافر بحديث الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (وتخصيص السنة بالكتاب) كتحصيل حديث الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ بقوله تعالى وإن كنتم مرضى أو على سفر فمجدوا ما فتيما (١٣) وإن وردت السنة بالتيمة أيضا

بغير قول الآية وتخصيص السنة بالسنة كتحصيل حديث الصحيحين فيها سقت السماء الشعر بعدئذها ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة (وتخصيص النطق بالقياس ونفي بالنطق قول الله تعالى وقول الرسول ﷺ) لأن القياس يستند إلى نص من كتاب الله أو سنة فكأنه المخصص (والجمل ما يقتضيه البيان) نحو الاطهار والحض لاشتراك القرء بين الحوض والطر (والبيان إخراج النقي من حيز الاشكال إلى حيز التجلي) أي الاضاح والمبين هو النص (والنص ملائم لاحتساب واحد) كزيدا في نحو رأيت زيدا (وقيل ما تأويله) زيدا (وهو مشتق من منصة العروس وهو الكرسى) لا ارتفاعه على

على أنقرن في عرف الشرع (قوله ولا تتكفروا بالمشرك) أي الكافرات مطلقا وظاهره شموله للمحصنات الكتابيات فيقتضي منع فكاهن وليس كذلك شخص أي قصر أي على غير المحصنات الكتابيات بقوله والمحصنات من الذين أنزلوا الكتاب الخ (قوله إلى آتوه) متعلق بمحذوف أي وآتوه الخ (قوله لا يقبل الله صلاة أحدكم الخ) أي فانه شامل لحالة العذر بنحو فقد الماء فمصر على غير حالة العذر فمقوله فتيما يفيد قبول الصلاة ومعتها مع الحديث حالة العذر فانه يتيم (قوله وإن وردت السنة الخ) أي فهذا لا يمنع التحصيل بالآية لتقدم نزولها (قوله فيها سقت السماء) أي سقت السماء أي السحاب أول المطر وما وقعت على ثمر أو زرع (قوله ونفي بالنطق الخ) مثال تخصيص قوله تعالى بالقياس الزانية والزاني فانه خص منها الأمة فعليا نصف ذلك بقوله فإذا أحسن الخ وأبعد بالقياس على الأمة في النصف أيضا ومثال تخصيص قول الرسول ﷺ بالقياس قوله لي الزواج أي مطلقه محل عرضه وعقوبته وهذا في غير الوالد مع ولده أما هو فليست لأبطل الخ قياسا على عدم قول أف الثابت بقوله تعالى فلا تهل لها أف بالأولى (قوله والجمل) مأخوذ من الجمل وهو الاختلاط (قوله فانه يحتمل الخ) أي ولا قرينة تدل على أحدها وقد جله الامام الشافعي رضي الله عنه على الأطهار لما قام عنده فنوله ما يقتضيه إلى البيان أي يكونه في حيز الاشكال بأن يكون محتملا للزاد وغيره على السواء (قوله والبيان إخراج النقي) سواء كان قولاً أو فعلاً، وقوله من حيز الاشكال أي من حال اشكاله وعدم فهم معناه وتجوز الضعف عن الحال لا يخلو لوضوحه وشهرته والمجاز المشهور يجوز ذكره في الحدود لانه كالخليفة (قوله كزيدا في نحو رأيت زيدا) فيه نظر فان بعضهم يجوز المجاز في الأعلام وإن لم تشتهر بصفة (قوله تنزيله) أي يحصل بمجرد نزوله وسجاءه فهو لكونه مع التنزيل كأنه هو (قوله وهو مشتق) أي مأخوذ وليس المراد الاشتقاق النحوي (قوله منصة) بكسر الميم وهو منصة (قوله وهو) أي المنصة وذكر باعتبار الخبر (قوله الكرسى) أي النسي نص العروس عليه أي ترفع لتظهر للنظر بين (قوله أظهر من الآخر) أي لكونه الموضوع له أولية العرف بالاستعمال فيه (قوله سمي مؤثلاً) فالظاهر هو المستعمل في أظهر معنيته والمؤثّل هو المستعمل في مرجوحهما (قوله مه) أي من الظاهر المؤثّل بالدليل (قوله ترجمة) أي مترجم وهو معبر بها عن موضوع هذا البحث (قوله صاحب الشريعة) هو ﷺ لانه بلغها فضاف إليه وليس المراد به الله وإن كان هو صاحب الحقيقة لما علمت محبة إرادته هنا (قوله لا يتناول الخ) حاصله أن فعله ﷺ لا يكون حراماً ولا مكروهاً ولا خلاف الأولى أي بالسبب له ﷺ والا فقد يطلب منه فعل ما هو مكروه فحينئذ فله إما أن يكون واجباً أو مستحباً أو مباحاً لا يؤدي إلى ما ذكر (قوله على وجه الفرية) أي وصف هو كونه قربة وطاعة والعطف للتفسير كما في الحاشية

غيره في فهم معناه من غير توقّف (والظاهر ما احتمل أمرين أحدهما أظهر من الآخر) كالإسدي ورأيت اليوم أسدياً فانه ظاهر في الحيوان المفتري لأن المعنى الحقيقي محتمل للرجل الشجاع بدله فان حل اللفظ على المعنى الآخر يسمى مؤثلاً وإنما يؤثّل بالدليل كما قال (ويؤثّل الظاهر بالدليل ويسمى طاهراً بالدليل) أي كما يسمى مؤثلاً منه قوله تعالى والسما بنيناها بأيد طاهره جمع يد وذلك محال وحق الله تعالى فصرّف إلى معنى القوة بالدليل العقلي القاطع (الافعال) هذه ترجمة (فعل صاحب الشريعة) يعني النبي ﷺ (لا يتناول إما أن يكون على وجه القرية والطاعة) أولاً يكون فان كن على وجه القرية والطاعة (فان دل دليل

على الاختصاص به بحمل على الاختصاص) كزيادته في النكاح على أربع نسوة (وان لم يدل دليل لا يخصص به لان الله تعالى قال لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة فيحمل على الوجوب عند بعض أصحابنا) في حقه وحققنا أنه لا يحاط ومن أصحابنا من قال يحمل على التنب لانه (١٤) المتحقق بعد الطلب (وبهم من قال يتوقف فيه) لتعارض الأدلة في ذلك

ولايغلو حيثخذ عن الوجوب أو التنب (قوله كزيادته في النكاح) ومثله الوصال في الصيام فهو من المحسوسات (قوله على أربع نسوة) قيل وسائر الأنبياء كان لهم الزيادة على الأربع أيضا والنكاح وان كان مباحا والكلام فيها هو على وجه الطاعة فقد يكون مندوبا وواجبا بل هو في حقه عليه السلام عبادة مطلقة (قوله وان لم يدل) نحو فصل الربك وانعر، وكتبه عليه السلام (قوله أسوة حسنة) أي خصلة حسنة من صفاتها أن يؤتسب بها وهو عليه السلام في نفسه قدوة يحسن التأسي به (قوله فيحمل على الوجوب) عمله ان لم تعلم صفته فان علمت صفته من وجوب أو نهي أو إباحة فأسمه مثله كقوله هذا واجب أو قوله هذا الفعل مساو لكذا في حكمه المعلوم (قوله لانه الأحوط) أي الجدل على الوجوب أسوأ في الخروج من عهدة الطلب (قوله لا المتحقق) يوزن اسم المفعول أي للتيقن (قوله يتوقف فيه) فلا يجزم بوجوب ولا نهي (قوله لتعارض الأدلة) أي ولا مرجح فيتوقف الى ظهوره (قوله غير وجه القرية) بأن كان جبليا كالقيام والقعود والأكل والشرب (قوله على الإباحة) لأن فعله لا يكون مكروها لشرفه المانع من ارتكاب المكروه ولا يجرم لعصمته والأصل عدم الوجوب والتنب فتقضي الإباحة (قوله أي كقوله) في الدلالة على حقيقة ذلك القول والافعال انه ليس نفس قوله نعم يستثنى منه اقراره على قول علم منه أنه منكره مستمر على انكاره وترك انكاره في الحال للعلم بأنه علم منه ذلك وبأنه لا ينفع في الحال (قوله من أحد) أي ولو غير مكلف لانه لو كان ممنوعا منه لمنع وليه من تمكينه من قول ذلك أو فعله أي ولو كان ذلك الأحسد كافرا (قوله مثال ذلك) هو نشر على ترتيب ألف (قوله سلب القتل) هو نيايه وفرسه وسلاحه وغير ذلك مما بين في الردع (قوله وما فعل) أي والشيء أو الفعل الذي الخ وقوله في وقته أي زمان حياته (قوله في وقت غيظه) متعلق بمحلف (قوله لما رأى الاكل خيرا) أي فيستفاد منه جواز اخذ بل ندبه بعد الخلاف اذا كان حيرا (قوله في الأطعمة) أي الذي رواه مسلم في حكم الأطعمة أو في باب الأطعمة (قوله فغناه) أي حقيقته، وقوله لفه أي في اللغة أحوال كونه لفه أي معددا والمعنى بآيات أمثالها في محل آخر والحق أنه في اللغة يطلق عليهما فيل على سبيل الحقيقة فيكون مشتركا وقيل حقيقة الأول مجاز في الثاني وقيل بالعكس والعلاقة الازمية (قوله وحده شرعا) أي حد النسخ بمعنى التناسخ فيه استخدلم والضمير يعود على التناسخ المفهوم من النسخ، وقوله الخطاب أي اللفظ (قوله المتقدم) أي في الورد الى المكلفين على الخطاب الدال على الرفع (قوله على وجه) أي مع وجه وحال وهو حال من ضمير الدال (قوله لولاه لكان ثابتا) أي لولاه لكان الخطاب الدال لكان الحكم ثابتا وبالجملة صفة لوجه والعائد مقدر أي معه (قوله تراخيه عنه) حال من فاعل الدال أي حال كونه مصاحبا لتراخيه عنه أي عن ذلك الحكم الثابت بالخطاب المتقدم (قوله بالفعل) أي بفعل المكلف بالشيء الشامل لعملي لسانه وقلبه (قوله أي عدم التكليف شيء) يخرج هذا لعدم بالتكليف بشئ لا يسمى نسخا لأنه ليس ثابتا بخطاب بل بأن الأصل براءة السمة وعدم

(فان كان على وجه غير وجه القرية والطاعة فيحمل على الإباحة) كالأكل والشرب في حقه وحققنا (واقرار صاحب الشريعة على القول) من أحد هو قول صاحب الشريعة أي كقوله (واقارره على الفعل) من أحد (كفعله) لانه معصوم عن أن يقر أحدنا على منكر مثال ذلك اقراره عليه السلام بكر على قوله بإعطاء سلب القتل لقائه واقارره خالد بن الوليد على أكل الضب متفق عليهما (وما فعل في وقته) عليه السلام (في غير محله وعلم به ولم ينكره لحكمه حكم ما فعل في مجلسه) كلمه بمحلف أي بكر رضى الله عنه انه لا يأتى كل الطعام في وقت غيظه ثم أكل لما رأى الاكل خيرا له كما يؤخذ من حديث مسلم في الأطعمة (وأما النسخ فمما له لغة (الازالة يقال نسخت الشمس الظل اذا أزيلته) ورفعه بإسقاطها (وقيل معناه النقل من قولهم نسخت ما في الكتاب اذا حذته بأشكال كتابه . وحده) شرعا (الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتا مع تراخيه عنه) هذا حد التناسخ ويؤخذ من حد النسخ بأنه رفع الحكم المذكور بخطاب الى آخره أي رفع تعلقه بالفعل فنرجح بقوله الثابت بالخطاب رفع الحكم الثابت الدال على الامساك به عدم التكليف شيء . قلنا عطاء المأخوذ من كلامه الإعراف بالمتعلق والجنون وبقوله على وجهه لا

التعلق

قولهم نسخت ما في الكتاب اذا حذته بأشكال كتابه . وحده) شرعا (الخطاب

الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتا مع تراخيه عنه) هذا حد التناسخ ويؤخذ من حد النسخ بأنه رفع الحكم المذكور بخطاب الى آخره أي رفع تعلقه بالفعل فنرجح بقوله الثابت بالخطاب رفع الحكم الثابت الدال على الامساك به عدم التكليف شيء . قلنا عطاء المأخوذ من كلامه الإعراف بالمتعلق والجنون وبقوله على وجهه لا

ما كان الخطب الأول مفياً بآية أو معللاً بمعنى . وصرح بالخطب الثاني بمقتضى ذلك أنه لا يسمى ناسخاً للأول مثله قوله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع فتحريم البيع مفياً باقتضاه الجمعة فلا يقال إن قوله تعالى فإذا قضت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتعوا من فضل الله ناسخ للأول بل بين غاية التحريم وكذا قوله تعالى وحرم عليكم كسب البر ما دمتم حرموا لا يقال نسخه قوله تعالى وإذا حلتم فاصطادوا لأن التحريم (١٥) للأحرام وقد ذكروا ذلك وخرج بقوله

مع تراخي عنه ما اتصل بالخطب من صفة أو شرط أو استثناء (ويجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم) نحو الشيخ والشعبة إذا زنيا فارجهما البتة قال عمر رضي الله عنه فانا قد قرأناها ، رواه الشافعي وغيره وقد رجم رسول الله ﷺ المصنفين متفق عليه وما المراد بالشيخ والشعبة (ونسخ الحكم وبقاء الرسم) نحو والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول نسخ بآية يترجم بأصم أو بـعشرة عشر (ونسخ الأمرين معاً) نحو حديث مسلم عن عائشة كان فيما أزل عشر رضعات معلومات يعمرن فسنخن بخمس معلومات يعمرن (ونسخ النسخ إلى بدل والى غير بدل) الأول كما في نسخ استقبال بيت المقدس واستقبال الكعبة وسيأتي والثاني كما في قوله تعالى إذا حجت إلى الرسول فقهوا

العلق (قوله ما لو كان الخ) مائة ولوم صديرة أو بالعكس (قوله أنه) أي الخطب المذكور (قوله مثله) أي مثل الخطب الأول المعلى أو المعلن الذي صرح بالخطب الثاني بمقتضى غايته أو علته (قوله إذا نودي) أي أذن الأذان الواقع عند الجبل ، وقوله فاسعوا أي امضوا بسكنة نم أن توقف الإدراك الواجب على نحو العدو وجب المقدور له سم (قوله إلى ذكر كراهة) أي الخطبة وقبل الصلاة (قوله وذروا البيع) أي أتركوا المعاملة ببيع أورهن أو إجارة فهو مجاز مرسل من إطلاق الخاص وإرادة العام (قوله صيد البر) الإضافة على معنى في (قوله ما دمتم حرموا) أي محرمين (قوله ما اتصل بالخطب) كما لو قيل إلا أهل القبة عقب قوله اقتلوا المشركين أو قيل غير المؤمنين أو قيل إن لم يكونوا ذنبيين (قوله ويجوز نسخ الرسم) أي لفظ القرآن أي رفع وجوب اعتقاد قرآن بيته وخاصة قرآن بيته كحرمه من الحديث وقراءة الجنب (قوله البتة) بقطع الهمة سباً ، والمراد كان ينطى في القرآن في سورة الأحزاب والشيخ والشعبة إذا زنيا فارجهما البتة نسكاً من الله والله عزيز حكيم (قوله) قد رجم ﷺ المصنفين أي أمر بجهما (قوله وصية) هو بالنصب مفعول لعل محذوف أي يوصون وصية لأزواجهم والجملة خبر المبتدأ ورفاء سبعة وصية بالرفع مبتدأ ثان والسوغ للإبتداء بالسكرة وصف مقرر من الأزواج وقوله لأزواجهم خبره والجملة خبر المبتدأ الأول ، وقوله متاعاً مفعول مطلق بعامل محذوف أي متعوهن متاعاً أي تخمها وهذه الآية مسوخة بآية أربعة أشهر وعشراً تأخرها في النزول وإن تقدمت في التلاوة (قوله عشر رضعات) اللفظ الذي كان أولاً عشر رضعات معلومات يعمرن فنسخت هذه لفظاً وحكماً بقوله خمس معلومات يعمرن ثم نسخت لفظاً لحكام وتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن أي يقرؤهن من لم يعمل النسخ (قوله معلومات) إشارة إلى اشتراط ثبوتها حتى لا يثبت التحريم بالشك (قوله النسخ إلى بدل) أي ويجوز النسخ إلى بدل للنسخ وضمن النسخ معنى الانتقال ففسده إلى ما وفيه يأتي (قوله كما في نسخ استقبال بيت المقدس) أي الثابت بالنسخة الفعلية (قوله قدموا بين يدي بجوا كم صدقة) ومعناه وجوب تقديم الصدقة على مناجاته ﷺ وهذا نسخ بقوله أشتقتم أن تقدموا أي أقمتم الفقر من تقديم الصدقة وهذا وإن اتصل بمأخذه تلاوة لم يتصل به نزولاً وهذا النسخ من غير بدل ، وقال بعضهم إن النسخ لا يكون إلا إلى بدل وهو هنا السدب فيندب التصديق قبل مناجاته ﷺ (قوله وإلى ما هو أغلط) أي إلى حكم غلط أي أشق من المسوخ (قوله والغلبة) هي مذ أو مدان على الخلاف (قوله يطبقونه) أي الصوم إن أفطروا ، وقيل إن الآية محكمه ، والمعنى لا يطبقونه وهم الشيخ الهرم والزمن ونحوهما (قوله طبعوا ماتتين) أي من الكفار ومعنى الآية أنه يجب ثبات الواحد للضرورة منهم وهذا نسخ بقوله الآن حفت الله عنكم الآية فأوجب ثبات الواحد للأشياء (قوله ويجوز نسخ الكتاب) أي ويجوز نسخ الحكم بالكتاب وكذا يقال

بين يدي بنحو كم صدقة (والى ما هو أغلط) كسسخ التخيير بين صوم رمضان والغلبة إلى تعيين الصوم قال تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية إلى قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه (والى ما هو أخف) كسسخ قوله تعالى إن يكن منكم عشرون صابرون يطبعوا مائتين بقوله تعالى فإن يكن منكم مائة صابرة يطبعوا مائتين (ويجوز نسخ الكتاب بالكتاب) كما تقدم في أبي الصدقة وأبى الصابرة (ونسخ السنة بالكتاب) كما علم في استقبال بيت المقدس التابت بإسسه الفعلية

في حديث الصحيحين بقوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام والسنّة نحو حديث مسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزورها وسكت عن نسخ الكتاب السنة وقد قيل بجوازها ومثله بقوله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين (١٦٦) مع حديث الترمذي وغيره لأوسمة لو أرت وأعرض بأنه خبر آحاد وسيأتي

أنه لا ينسخ المتواتر بالأحاديث وفي نسخة ولا يجوز نسخ الكتاب بالسنة أي بخلاف تخصيصها كما تقدم لان التخصيص أهون من النسخ (ويجوز نسخ المتواتر بالتواتر ونسخ الأحاد بالأحاد وبالتواتر ولا يجوز نسخ المتواتر) كالقصران (بالأحاد) لانه دونه في القوة والراجح جواز ذلك لان عمل النسخ هو الحكم والدلالة عليه بالتواتر ظنية كالأحاديث

(فصل في التعارض) إذا تعارض نطقان فلا يحل إيمان أن يكونا عامين أو خاصين أو أحدهما عاماً والآخر خاصاً أو كلياً واحداً منهما عاماً من وجه وخاصاً من وجه فإن كانا عامين فإن أمكن الجمع بينهما يجمع بحمل كل منهما على حال مثله حديث الشهود الذي يشهد قبل أن يشهد وحديث خبر الشهود الذي يشهد قبل أن يشهد فحمل الأول على ما إذا كان من له الشهادة عالماً بها والثاني

فيا بعده (قوله في حديث الصحيحين) فإنه ﷺ استقبل في الصلاة ستة عشر شهراً (قوله) قول وجهك أي أصره شطر المسجد الحرام إلى جهة الكعبة (قوله بنحو حديث مسلم) أي فهو ناسخ لمنع الرجال من زيارة القبور تحريماً أو كراهة إلى نهيها واختلفوا في زيارة النساء والمرجع عندنا كراهتها (قوله) وقد قيل بجوازها قوله تعالى وأزنا لك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم وما ينطق عن الهوى وقيل بمنعه لقوله قل ما يكون لي أن أبده من تلقاء نفسي والنسخ بالسنة تبدل بمنه (قوله) إذا حضر أحدكم الموت أي حضره أسبابه وظهرت فيه أماراته وقوله إن ترك خيراً أي مالا وقوله الوصية للوالدين نائب فاعل وذكره لفصل أولانه مجازي التأييد (قوله) وأعرض بأنه أي حديث الترمذي أي فيمتنع نسخ الآية المذكورة بالحديث المذكور فلا يصح التعليل به والجواب ما سيأتي أيضاً أن الصحيح جواز نسخ المتواتر بالأحاد لان عمل النسخ الحكم ودلالة التواتر كالفران عليه ظنية (قوله بالسنة) أي آحاداً أو متواترة (قوله) لان التخصيص أهون من النسخ لان النسخ رفع الحكم بالكلية بخلاف التخصيص مثاله بوسم الله في أولادكم مع حديث لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قوله) لأنه دونه في القوة إذ الأول قطعي والثاني مظهر فلا يرفع به (قوله كالأحاديث) أي فان دلالة على الحكم ظنية بلا كلام فلم يرفع بالظن إلا ظني نعم يقطع بالحكم بقرائن مشاهدة من المنقول عنه أو متواترة نقلت اليها تواتراً فينبغي امتناع النسخ بالأحاديث فيستثنى هذا من ترجيح الجواز أخذاً من التعليل والله أعلم (فصل في التعارض) أي فيما يصاد إليه لدفعه إذا وقع ظاهراً والتعارض تقاض من عرض يعرض وهو التوارد بين معنيين مختلفين على محل واحد، وحاصله أن يبدل كل من الدليلين على جرح مادل على الآخر أو على معناه (قوله نطقان) أي قولان نطيان بأن نافي كل منهما الآخر كلياً أو جزئياً (قوله فلا يخلو) أي حالها من أحد أمور أربعة (قوله عامين) أي متساويين في العموم بأن يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر (قوله على حال) أي متغايرة لماحل عليه الآخر وإن أمكن الترجيح بأن وجد مرجح أحدهما على الآخر فالجزم مقدم وهو الأصح لان فيه عملاً بهما (قوله مثاله) أي المذكور من الدليلين اللذين أمكن الجمع بينهما (قوله حديث الخ) بترك تنوينه لضافته لما بعده إضافة بيانية أو من إضافة الأعم للأخص وبالتنوين على إبدال ما بعده منه (قوله قبل أن يشهد) أي طلب منه الشهادة (قوله حمل الأول الخ) هذا الحل غير صحيح عندنا لعدم قبول شهادة المبادر عندنا ولومع عدم علم من له الشهادة بل عليه أن يعلمه ليدعي ويستشهد فيشهد ثم الأول يحول عندنا على غير شهادة الحسبة والثاني رواه مسلم بين به أن الحديثين الممثل بهما مرويان بلغي متفق على معناه أي بين أهل الحديث (قوله قرني) هم أصحابه ﷺ الثاني التابعون والثالث تابعوهم (قوله) ثم يكون بعدهم الخ لا يفتي طوور الساق في دم القوم المذكورين فيثبت المطلوب من الاشتربة ولا يرد أن شهادة الزور أصبح وأغلظ حل حد من المصلحة (قوله يتوقف) أي وجوبها فيها من العمل في الورد عن الشارع

على ما إذا لم يكن عالماً بها والثاني رواه مسلم بلفظ إلا أخبركم بغير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها والأول متفق على معناه في حديث خبركم قرني ثم الذين يأتونهم إلى قوله ثم يكون بعدهم قوم يشهدون قبل أن يستشهدوا (فان لم يمكن الجمع بينهما يتوقف فيهما أن لم يعلم التاريخ) أي لا أن يظهر مرجح أحدهما مثله قول تعالى أوما احسنت أنبأكم وقوله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين لا أول يجوز ذلك بكلك العين والثاني يجرم ذلك فرجح التحريم

لأنه أحوط (فان علم التاريخ) نسخ (المتعظم بالتأخر) كما في أبي عدة الوفاة وأبي المعاصرة وقد تضمنت الأثر به (وكذلك ان كانا خامين) أي فان أمكن الجمع بينهما يجمع كما في حديث أنه عليه السلام نوحاً وفضل رجله وهذا مشهور في الصحيحين وغيرهما وحديث أنه نوحاً ورش الماء على قدميه وهما في التعليل رواه النسائي والبيهقي وغيرهما فجمع بينهما بأن الرش في حال التعبد كما في بعض الطرق ان هذا وضوء من لم يحدث فان لم يكن الجمع بينهما ولم يعلم (١٧) التاريخ يتوقف فيها على ظهور

مرجع لاحدهما مثله ما جاء أنه عليه السلام مثلهما يحمل الرجل من امرأته وهي حائض فقال ما فوق الازرار . رواه أبو داود وجاء أنه قال اصنعوا كل شيء الا النكاح أي الوطء رواه مسلم ، ومن جعلته الوطء فيما فسوق الازرار فتعارض فيه فرجع بعضهم التعريم احتياطاً وبعضهم الحل لانه الاصل في المنكحة وان علم التاريخ نسخ التقديم بالتأخر كما تقدم في حديث زيارة القبور (وان كان أحدهما عاماً والأخر خاصاً فيخص العام بالخاص) كتخصيص حديث الصحيحين فيها مقت الدماء العشر بمحدثهما ايس فيادون خمسة أوسق صدقة كما تقدم (وان كان كل واحد منهما عاماً من وجه وخاص من وجه فيخص عموم كل واحد منهما بخصوص الآخر) ان يمكن ذلك مثله حديث أني دلود وغيره اذا بلغ الماء قلتين ما لا ينحس

(قوله لانه أحوط) أي من الحل الذي هو مقتضى الأول إذ العمل به يخلص عن المحذور شيئاً بخلاف العمل بالحل لاحتمال المحذور فيقع فيه . ولما قال سيدنا عثمان رضي الله عنه أحطهما آية وحسنهما آية وتوقف في ذلك . لكن الغناء ورجحوا التعريم بدليل منفصل وهو أن الأصل في الإباحة التعريم فهو أحوط (قوله فان علم التاريخ) أي وأما إن علم تقارنهما في الورد تخير الباطر بينهما في العمل إن تعذر الجمع بينهما كما هو العرض وتعذر التاريخ بينهما بأن تساويا من كل وجه (قوله رصوه من لم يحدث) والمقصود التحليل لا يمكن الجمع فلا ينافي أن الشافعية لا يكتفون بالرش في وضوء التعبد ويمكن تخصيصه بحمل الرش على العمل الخفيف الذي يشبه الرش أو حمل التعليل على الحميمين ، صدق الرش على أعلاهما بالرش على القدمين وهما في التعليل ويكون المراد بقوله في بعض الطرق هذا وضوء من لم يحدث أي لم يحدث حدثاً أكبر أي لم ينجس (قوله ولم يعلم التاريخ) بأن لم يعلم بينهما تقارن ولا مآخ في الورد (قوله الى ظهور مرجح) فان ادعى ترجيح لتساويهما من كل وجه خبر بينهما (قوله مثله) أي مثال عدم إمكان الجمع (قوله ما فوق الازرار) أي من بدنها كبطها وصدرها أي فيجوز الاستمتاع بهذا كله (قوله اصنعوا الخ) أي بالمرأة الحائض وهذا الأصل لا لاحته (قوله ومن جعلته) أي من جهة أفراد الوطء الوطء فيما فوق الازرار طلحيت الأول بمجوزه وهذا بحرمته (قوله فتعارض فيه) أي ولم يمكن الجمع ولم يعلم التاريخ يتوقف عن العمل بواحد منهما الى ظهور المرجح وهو الاحتياط عند بعض واصاله الحل عند بعض (قوله لانه الاصل الخ) أي فيستصحب عند الثلث في التعريم وما ذكره الشارح من الخلاف سهو منه فان ما فوق الازرار يجوز الاستماع به باتفاق العلماء . قال النووي في شرح مسلم بل حكى جماعة كثيرة الإجماع عليه بيم العارص في الحديثين المذكورين في الاستمتاع غير الوطء فيما تحت الازرار فان الأول يحرمه والثاني يحوزه فخرج بعضهم كشافي تحريمه احتياطاً وبعضهم كباقي حنيفة حله لانه الأصل في المنكحة كذا في الحاشية (قوله فيما تحت السماء) هو شاذل لخسة أوسق ولما دوها . والمراد من السماء المطر أو السحاب أو أوالهالك ، وقوله العشر أي يجب إخراج عشر ما يحصل منه الفقراء فينصر هذا الحديث على حصة أوسق ويخرج ما دونها عن حكمه (قوله علاناً من وجه) أي باعتبار التعارض به سواء تقربا في الورد أو تأخر أحدهما عن الآخر (قوله مثله) أي مثال كون كل منهما عاماً من وجه . خاصاً من وجه (قوله لا اعاب) أي أوطعه أولونه في طهره من صفات الماء فالواو هي الحديث يمي أو (قوله حتى يحكم) بالخ على أن حتى ابتداءً واحداً فان مقتضى بعدها وكذا يقال في الثاني (قوله فان لم يكن تخصيص الخ) أي فان لم يدهم التعارض بينهما به احتج في العمل بأحدهما بما تعارضاه الى الترجيح بينهما سواء تقارنا في الورد أو تأخر أحدهما عن الآخر (قوله من يدل فيه الخ) بأن نقل عنه الى الكفر والمراد من لعين الاسلام ويمكن إرادة الأعم فيدخل فيه يهودي نصر أو بالعكس فانه لا يقبل منه إلا الاسلام (قوله فاقنوه) أي

(٣ - رقائق) مع حديث ان ما جبه وغيره الماء لا ينحس شيء الا اعاب على ربه وطعمه ولونه فالأول خاص بالمتين عام في المتبر وغيره والثاني خاص في المتبر عام في الفاتين رما دونهما خص عموم الال بخصوص الثاني حتى يحكم بأن ماء القلتين ينجس بالتبر وخص عموم الثاني بخصوص الأول حتى يحكم بأن ماء دون الاثنين ينجس وان لم يتغير فان لم يكن تخصيص عموم كل منهما بخصوص الآخر احتج الى الترجيح بينهما بما تعارضا فيه مثله حديث البخاري من بدل دينه فاقتلوه وسيد

المصنفين **عليه السلام** من قتل النساء فالاول عام في الرجال والنساء خاص بأهل الردة والثاني خاص بالنساء عام بالمرثيات والمرثيات فطرصا في المرتدة (١٨) هل تقتل أم لا والراجح أنها تقتل (وأما الاجماع فهو اتفاق علماء أهل العصر على)

بعد استنابته وجوب ان لم ينب **(قوله والراجح أنها تقتل)** أي عملا بالحديث الاول وترجيحا له والقرينة على ذلك ان المقصود بالنهي حفظ حق الضالعين ففي الاول على عمومهم وحسن الثاني بالمرثيات وتصل أن المرتدة تقتل قياسا لقتلها بالسكر بعد الاعيان على قتلها بالرا بعد الاحسان **(قوله وأما الاجماع)** يطلق في اللغة على معين أحدهما العزم والثاني الاتفاق فعلى الاول يصح المطابقة على الواحد عكلا الثاني لان الاتفاق لا يستند للاعتد **(قوله فهو اتفاق الخ)** أي اصطلاحا والمراد من اتفاقهم اشتراكهم في اعتقاد الحكم الدال عليه قولهم أو فعلهم أو نقرهم من هذه الامور أو بعضها الخ أي المحصلة التي من شأنها أن تحدث وتوجد من قول أو فعل أو غيرها **(قوله العولم)** هم غير العلماء وعمله بعضهم بأنهم ليسوا من أهل الاجتهاد فلا عبرة بقولهم كالصبي والمجنون **(قوله الفقهاء)** وهم المجتهدون **(قوله التسرية)** أي المنسوبة الى الشرع لأخذ حكمها من ولو بارتق القياس **(قوله فيها)** أي في شأنها وبسببها أو عليها أي على حكمها وقد يبحث في كلامه بأنه يقتضي أنه إذا لم يوجد إلا ثلاثة فاجماعهم معتبر بخلاف ما إذا كانوا ألعا وأجموا الا واحدا ما لا يجزى **(قوله حجة)** أي يجب الأخذ به **(قوله دون غيرها)** فلا يكون حجة في حق أحد من هذه الامة ، وقيل أنه حجة ساء على أن شرعهم شرع لنا **(قوله على ضلالة)** أي باطل والمعنى أنه لا يقع اجتناعهم على الباطل لاعتقادهم ولا خطا في الصلاة عن اجتناعهم مستزم أنه حق فيكون حجة ، واصافة الامة اليه تشرياح يخرجهم عن هذا الحكم . والنسب أي ما جاء به **عليه السلام** وقوله ورد بصحة هذه الامة أي عن الاجتهاد على باطل أي دل على ذلك والمراد بها من يحتاج بانصافهم **(قوله على العصر الثاني)** أي على أهلها والمراد بكونه حجة على من ذكر وجوب الأخذ به وامتناع مخالفته ، واعلم أنه لا يبعد اجماع اللاحق وفاته **عليه السلام** **(قوله ولا يشترط في حجيته)** أي في كونه حجة ، وقوله اقراض العصر أي عصر الاجماع **(قوله واجب الخ)** عبارته على شرح جمع الجوامع ، وأجيب بجمع جوار الرجوع عنه لاجماع عليه **(قوله يعتبر)** هو بالمرم على أنه جواب الشرط أو بالرفع على أنه دليل الجواب عنه سببوه أو نفي الجواب على اصحابه عند الكوفيين أو على اصحابه **(قوله وصار من أهل الاجتهاد)** أي من خالف لم ينقد اجماعهم على هذا القول **(قوله ولم أن يرجعوا الخ)** أي لعدم استقرار الاجماع **(قوله وانتشار ذلك القول)** والمعنى أي بحيث بلغ السافين ومعنى زمن يتمسكون فيه عادة من النظر **(قوله وسكوت الباين عليه)** بأن لم ينكروه واطهرت أمارته الرضا أو السخط منهم وخرج بقية الانتشار وما بعده ما إذا لم يبلغ القول أو العمل كل الباين أو لفهم ولم ينض الرمن المذكور فليس باجماع وما ظهرت أماره الرضا فهو اجماع قطعا أو أماره السخط ليس باجماع قطعا **(قوله)** وسمى ذلك بالاجماع (السكوت) واحتمار الضماني أنه ليس باجماع والاحتمار واحتمار الغاضي وثقه عن الشافعي وقيل أنه آخر أقواله ، وأما استدلال الشافعي رضي الله عنه في مسائل بالاجماع السكوتي فأجيب عنه بأن تلك المسائل طرقت من السالكين فيها قرينة الرضا فليست من محل النزاع **(قوله وهو الواحد)** أي وكذا قول الأثر **(قوله على غيره)** أي لامن سلمه الصحابة ولامن سلمه غيره **(قوله دلي البول الجديد)** هو ما أنه لا مام الشافعي رضي الله تعالى عنه عصر ومحل فبقا ق من قبل الرأي

حكم (الحادثة) فلا يعتبر وفاق العولم لم (ونعى بالعلماء الفقهاء) فلا يعتبر موافقة الاصوليين لم (وهي بالحادثة الحادثة الشرعية) لاها محل نظر الفقهاء بخلاف المصنفة مثلا فانما يجمع فيها علماء الامة (واجماع هذه الامة حجة دون غيرها قوله **عليه السلام** لا يجمع أمي على ضلالة) رواه القرمسدي وغيره (والشرع ورد بصحة هذه الامة) لهذا الحديث ونحوه (والاجماع حجة على العصر الثاني) ومن بعده (في أي عصر كان) من عبر الصحابة ومن بعدهم (ولا يشترط في حجيته راض العصر) بأن يسوت أهل على الصحيح لسكوت أهل أدلة حجة عنه وقيل يشترط لجوار أن يطرا لبعضهم ما يخالف اجتهاده ويرجع عنه وأجيب بأنه لا يجوز الرجوع لاجماعهم عليه (فان قلنا ان اقراض العصر شرط يعتبر في اعتقاد الاجماع) قول من راد في حجتهم ونقصه وصار من أهل الاجتهاد) ولم على هذا

أقول (أن يرجعوا عن ذلك الحكم) الذي أدى اجتهادهم اليه (واجماع) صح بقولهم وبفعلهم (وكان يقولوا عوارش أو يعاوه فبذل فعلهم على حواره لعدمهم كاتقدم (و قول البعض) وهم البعض وانتشار ذلك القول أو الاعم وسكوت الباين عليه) و سمي ذلك بـاجماع السكوتي (وقول الواحد من الصحابة ليس حجة على غيره في القول الجديد)

وأما غيره فهو حجة إذ هو في محل المرفوع كقول السجاني أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا أو من السنة كذا أو رخص في كذا وموافقة الإمام الشافعي رضي الله عنه لا يرد من باب في القرائن ليس تقليدا له بل لميل قلّم عنده فوافقه اجتهداه وهو معنى قول الرابح لا سيما وقد نهى الشافعي **(قوله اهتديهم)** أي كنتم على هدى فدل على أن قوله حجة واللام يكن للقتدى به مهتديا **(قوله وأوجب بضعه)** أي ضف هذا الحديث وأحق أن قوله ليس بحجة لاجتماع الصحابة على جواز مخالفة بعضهم بعضا ولو كان قول بعضهم حجة لوقع الإنكار على من خاله منهم **(قوله وأما الأخبار)** أي يانها شرعا وحكما **(قوله فالخير)** أي القبي هو مفرد الأخبار واختاره لأن التعريف للحقيقة المدلول عليها بالفرد **(قوله ما يدخله الصدق)** هو مطابقة حكمه انفعوم منه للواقع والكذب فكس **(قوله أن يكون صدقا)** أي ذا صدق وذا كذب أو صادقا وكاذبا **(قوله ومتواتر)** مأخوذ من التواتر وهو تتابع أمور واحدا بعد واحد بثبوتها ومنه ثم أرسلنا رسولنا **(قوله فالتواتر)** بآبائه على عكس القسم لطول الكلام على الآحاد **(قوله ما يوجب العلم)** أي خبر من شأنه يوجب بنفسه إيجابا عادي العلم أي حصول العلم بصدق مضمونه فخرج بعلومه بنفسه ما يوجب بواسطه القرائن كخبر ملك أخبر بموت ولده لم يشرف على الموت وانضم إليه قرائن الصراخ وخروج المندثرات على حالة منكورة غير معتادة فانا قطع بصحة ذلك الخبر بغير موت أولئك **(قوله وهو أن يرويه الخ)** أي المتواتر وما يوجب العلم أي حاله أن يروى أو ذو أن يروى جماعة ولو عسقا وكفارا وأرقاء وإنانا ولوصيناها بمنزلة وأقل الجماعة المذكورة خسة لا أربعة على راجح ائتمار المحاب خبرهم العلم لاحتياجهم إلى التزكية فيها ليشهدوا بأزما **(قوله وهكذا)** وفي الكلام بحث وهو أن الحد لا يشمل ما لو كان الخبر من طبقة واحدة وطبقتين فقط مع أنه لا شبهة أن ذلك من المتواتر وكأنه بنى الأمر على الغالب **(قوله فيكون في الأصل)** أي في أول مراتبه وهو طبقة الأولى ناشئا عن مشاهدة أوسماع **(قوله لا عن اجتهد)** أي يجوز العطف فيه **(قوله كالأخبار عن مشاهدة مكة)** أي كالأخبار بوجود مكة الحاصل عن مشاهدة مكة **(قوله أوسماع)** أي وكأخبره **(قوله)** عن الله الحاصل عن سماع الخ **(قوله يقدم العلم)** أي وليس هذا من المتواتر يجوز العطف فيه لأنه عن اجتهد **(قوله يوجب العلم)** أي بمضمونه وهو القبي لم تدفع روايته عدد المتواتر واحدا أو أكثر، وشرطه تدالة روايته فلا يجب العمل بخبر العاسق بل يجوز وأعمال يوجب خبر الواحد العلم لأن دلالة طيبة وأوجب العمل بقوله تعالى فلا تنازعوا في كلفه منهم طائفة الخ والفرقة الثلاثة فأكثر والثلاثة والعاطفة منها يصح أن تكون واحدا أو اثنين وأيضا كان **(قوله)** يثبت الأحاديث إلى القبائل والنواحي لتبليغ الأحكام التي منها وحوب الواجبات وحسرة الخزيات ليتفقوا ذلك ولينزوا العمل به **(قوله ما أصل إسناده)** الأسا في المعة ضم أحد الشيعين إلى الآخر ثم استعمل في المعاني يقال أسند فلان الخبر إلى فلان إذا عزاه إليه أو تفاه عنه وهو الطريق الموصلة إلى الخبر، والآن هرغاية ما انتهى إليه الاسناد من الكلام قال الحاكم المسند ما رواه المحدث عن شيخ يظهر جامع منه وكذا شيخه عن شيخه مضافا إلى رسول الله **(قوله)** بعض روايته واحدا كان أو أكثر من أي عمل كان رقا جعة من الحديث لا يسمى مراسلا إلا ما أخبر فيه النبي عن رسول الله **(قوله)** ولذا قل في اليقونية **(قوله)** ومسل منه **(قوله)** أصحابي سقط به وهو الساقط منه اثنان فأكثر على التزاي من أي موضع كان فضلا وأما ما فيها **(قوله)** المعصل الساقط منه اثنان **(قوله)** دن كان **(قوله)** نبي المرسل **(قوله)** عبر الله بحياة **(قوله)** أن كان لمرسل عبر **(قوله)** محروجا **(قوله)** أي مصدا بما عمل عدالته

فالخير ما يدخله الصدق والكسب لاحتجائه لما من حيث أنه خبر كقولهم قام زيد بمحتمل أن يكون صدقا وأن يكون كذبا وقد يقطع صدقه أو كسبه لأمر خارجي لادناه. فالأول خبر الله والثاني كقولك الضدان بمحتمل (والخير ينقسم إلى آحاد ومتواتر فالتواتر ما يوجب العلم وهو أن يرويه جماعة لا يقع التواطؤ على الكسب عن مثلهم وهكذا إلى أن انتهى إلى الخبر عنه فيكون في الأصل عن مشاهدة أوسماع لأن اجتهد كالأخبار عن مشاهدة مكة أوسماع خبر الله تعالى من النبي **(قوله)** بخلاف الأخبار عن مجتهد فيه كالأخبار السابقة بقسم العالم (والآحاد) وهو مقابل المتواتر (وهو القبي يوجب العمل ولا يوجب العلم لاحتمال الخطأ فيه ونقسم قسمين إلى مرسل ومسل. فالمسل ما اتصل بإسناده) بأن صرح بروايته كلهم (والمرسل ما لم يصل إسناده) بأن أسقط بعض روايته (من كان من

أما مراسيل سعيد بن المديب من التابعين رضى الله عنه أسقط الصحابي وعروها لابي جهم (نما فثبت) لى
فتبين منها (فوجدت مسانيد) (٢٠) أى رواها له (الصحابي) التى أسقطه عن النهى وهو القالب

صهره أبو زوجه أما
هو رضى الله عنه أما
مراسيل الصحابة بأن
يروى صحابي عن صحابي
عن النبي ﷺ ثم يسقط
الثاني فحجة لأن الصحابة
كلهم عدول (والمنعنة)
بأن يقال حدثنا فلان
عن فلان عن آخيه
(فتدخل على الآسد)
أى على حكمه فيكرن
الحديث لمرؤى بها في
حكم للسند لافى حكم
المرسل لا اتصال سنده
الظاهر (واذا قرأ الشيخ)
وغيره بسمه (يجوز
لراوى أن يقول حدثنى
أولادى بنى وان قرأ هو
على الشيخ فيقول
أخبرنى ولا يقول حدثنى)
لا لم يحدته ومنهم من
أجاز حدثنى وعليه عرف
أهل الحديث لأن قصد
الاعلام بالرواية عن
الشيخ (وان أجاز ما للشيخ
من غير رواية فيقول
أجازنى وأخبرنى أجاز
بأمرنا القياس فهو ذ
الفرع الى أصل بطلان
تجميعهما فى الحكم)
كقياس الأثر على البر
فى الرا بجامع العلم (وهو
ينقسم الى ثلاثة أقسام
القياس على قياس ولا

(قوله ابن السب) بفتح الباء وكسرها (قوله من التابعين) جمع تابع بمعنى التابعى وهو من أتى
الصحابي بشرط طول الاجتماع بخلاف الصحابي فإنه من اجتمع بالمرسل ولو سخطه (قوله عن
النبي) متعلق برواه أى والصحابي عدل واسقاط العدل كذكره (قوله وهو) أى ذلك الصحابي
الذى رواها له (قوله أبو زوجه) أى لزوج بنته فان الصهر يطلق على كل منهما (قوله أما
مراسيل الصحابة الخ) الحاصل أن المرسل لا يحتاج به الا اذا تأكد بقول صحابي أو فعله أو فتوى
أكثر أهل العلم أو كان من مراسيل الصحابة وكذا اذا استند به المرسل وكذا اذا عرف من
حال الراوى الذى أرسله أنه لا يرسل إلا ممن يقل قوله كمراسيل سعيد بن المسيب نص عليه
الثانى رضى الله عنه ورواد بعضهم القياس وأن ينشر من غير تكبر أو ينضم اليه عمل أهل
العصر به (قوله ثم يسقط الثانى) وهو الواسطة بينه وبين النبي ﷺ (قوله كلهم عدول) أى فلا
يبحث عن عيوبهم ولا شهادتهم تكون الساقط عدلا واسقاط العدل كذكره وأما سماع
الصحابي من ناسي مصادر (قوله والصحة) هو مصدر عن الحديث يصحته اذا رواه بلفظ عن
فلان أى على حكمه وهو قبوله والعمل به (قوله لافى حكم المرسل) من رده وعدم العمل به
(قوله فى الظاهر) شرط أن يكون الممنوع غير مدلس وأن يمكن لقاء بعض الممنوعين بضاف
اشتراط ثبوت اللقاء خلاف (قوله واذا قرأ الشيخ) سواء قرأ من حفظه أو كتابه (قوله وغيره
يسمونه) أى يلومون وراء حجاب حيث عرف صرحه (قوله حدثنى الخ) أو حدثنا أو أخبرنا
أو سمعت فلانا يقول أو قال فلانا فلان أو ذكرنا فلان لافى بين أن يأذن لسماع فى رواية المسموع
أو يمتنع عنها بنحو لا روى أو رخصت عن أخبارك وهو كذلك نعم أن أسند المنع الى نحو خطأ
منه فباحث به أو شك فيه امتنع الرواية عنه (قوله وان قرأ هو عن الشيخ) أى من كتب
أو حفظ وهو بسمه سواء حفظ الشيخ ما قرأ عليه أولا (قوله فيقول أخبرنى) وان لم يقيده
بنحو قوله قراءة عليه أو بقرائى عليه (قوله ولا يقول أى لا يجوز له اصطلاحا أى لا يبنى أن
يقول حدثنى وقد استشهد بعضهم للتفرقة بينهما بأنه لو قال لعبيده من أخبرنى بكذا فهو حر
ولا يذله فأخبره بذلك بعضهم بكتاب أو رسول أو كلام حتى بخلاف ما لو قال من حدثنى كذا
فانه لا حتى الان شاعره بالاكلام (قوله وان أحازه) ولوسع النازله والاجازة معها أعلى مرتبة من
الاجازة المجردة منها وهى أنواع أعلاها جاره الخاص نحو أجرت من علم روى رواية جهم صرح رافى
(قوله وأما القياس) أى الذى هو من أصول الفقه (قوله فهو ردة الفرع الى الأصل) أى لعله به
وعدا معناه اصطلاحا. وأما لغة فهو تقدير واشئ به حر لعل لما إذا بينهما قول قمت اثوب
بالمرأى أى فقرته به وأركبه أربعة الأصول والفرع وحكم الأصل. علة حكم الأصل (قوله علة
أى بسببها وهو أمر مشترك بينهما يوجب الاشتراك فى الحكم (قوله علة معهما) أى الأصل والفرع
أى تدل على اجتماعهما فى الحكم المعالوم للأصل (قوله كقياس الارز الخ) ويقول أيضا البيه
حرم كالنظر لاسكال (قوله فيه) حال من العلة (قوله موجبة للحكم) أى مقتضية اقتضاء ناسخ
لثبوت مثل حكم الأصل للفرع (قوله عقلا) أى فى إطار العقل وقوله تخلف عنها بأن ترجع
فى الفرع ولا يثبت هو (قوله بأحد النظرين) أى ثبوت الحكم فى أحد النظمين أى الشك
لنشاركتين فى الأوصاف على نفيه فى الظاهر الآخر (قوله وهو) أى الاستدلال المذكور أى المراد

وقد قسمه فقياسا إلى ثلاثة أقسام (قوله بحث لا يحسن عقلا تخلفه عنها) كقياس العرب لى
السايف فالواحد فى التحريم لعله يذ. روى فى الدلالة والاستدلال بأحد الظهين على الآخر وهو أن تكون العلة دالة على

الحكم ولا تكون موجبة الحكم) كقياس مال الله على مال البائع في وجوبه في حقه جميعه من ماله ومن ماله ب...
في مال الله كما قاله أبو حنيفة فيه (وقياس الشبه هو الفرع المردد بين أصاين فيلحق (٢١) بأكثرهما شها) كما في العبد

إذا أنفقت فله حرد في الضمان بين الانسان والحر من حيث انه آدمي وبين البهيمة من حيث انه مال وهو المال أكثر شها من الحر بدليل انه يباع ويورث ويوقف وتضمن نزائه بما تضمن من قيمته (ومن شرط الفرع أن يكون مناسبا لاصل) فما يجمع به بينهما الحكم أي أن يجمع بينهما بناسب الحكم (ومن شرط الاصل أن يكون ثابتا بدليل) يتفق عليه بين الخصمين ليسكون القياس حجة على الخصم فان لم يكن خصم فالشرط ثبوت حكم الاصل دليل يقول به القياس (ومن شرط العلة أن تطرد في معالونها فلا تنقض لفظا ولا معنى) انتهى انتقضت اصطلا بأن صدقت الاوصاف المنسوبة بها عنها في صورة بدون الحكم أو معنى بان وحده المعنى الملحق به في صورة بدون الحكم فسد القياس الأول كان يقال في القتل بالمثل اقل من حده صدق ان فيجب به المصاص كالقتل بالحدود فيقتل ذلك بقتل الولد ولده فانه لا يجب به قصاص والثاني كأن يقال يجب

به (قوله موجبة الحكم) أي لا تكون مقتضية اقتضاء ثابته ثبوت الحكم لفرع بحيث يقتض عقله بخلافه عنها لا تكون بحيث لا يقتض ذلك لفرع الفارق بينهما (قوله مالمص) المراد به ما يشمل الصبغة (قوله) ويجوز أن يقال أي من غير استيعاب في نظر العقل حيث يفرق بين البالغ والعبد بالقياس على الخلق فانه يجب على البالغ ولا يجب على العبد والضعيف ينته بخلاف البالغ (قوله) اذا أنفقت ببناءه للفعول أي قتل (قوله) من حيث انه آدمي أي ومقتضى ذلك أن لا زاد فيه على الدية وقوله من حيث انه مال أي ومقتضى ذلك الإضافة على الدية (قوله) وهو المال أكثر شها فأحق بالمال في ضمانه بقيمته بالغة ما بلغت ولو زادت على دية حر (قوله) بما تضمن من قيمته أي ان لم يكن لها أرض مقدرة حر فان كان لها ذلك فالأولى أن يقول وهو بالبهيمة أكثر شها (قوله) أي أن يجمع بينهما بناسب أي لا بد أن تكون علة مماثلة لعله الاصل إما في عنها كقياس التبيذ على الحر بجامع الاسكال أو في جنسها كقياس وجوب القصاص في الاطراف على القصاص في النفس بجامع الجناية (قوله) حكم متعلق يجمع أي لأجل إثبات حكم الأصل للفرع وكان وجه ذكرها في الشرط مع قوله لسانا في جمعهما في الحكم عدم ضرورة ذلك في الشرطية لاحتمال الإرادة تعريف بعض الأنواع (قوله) أن يكون ثابتا أي يكون حكمه الذي يراد إثباته لفرع (قوله) بين الخصمين أي المتنازعين في ثبوت ذلك الحكم لفرع (قوله) فان لم يكن خصم أي راد الاستعجال عليه بأن أريد مجرد إثبات الحكم في الفرع (قوله) يقول به القياس أي يعتقد من حيث صحة الأثبات به أو بتقليد صحيح (قوله) ومن شرط العلة الخ أي من حيث صحة الإلحاق بواسطتها (قوله) في معالونها وهي الأحكام مماثلة بها وانما جاع المداول مع اتحادها في نفسه لتعدد بتعدد عماله (قوله) فلا تنقض تفريع على الاطراف وقوله لفظا ولا معنى يميزان عولان على الفاعل ولقاتل أن يقول لاحاجة لاعتبار انتفاء الانتقاض لفظا لا لاعتناء عنه باعتبار انتفاء الانتقاض معنى لأنه شمله لولاقتصر على قوله فلا تنقض لفظا وكأله أراد الإيضاح والتأكيد وتعليم الاصطلاح (قوله) الأول أي الانتقاض لفظا (قوله) بالمثل أي الشيء المثل وهو ما يقتل مثله طير والخشب (قوله) الولد ولد أي الأصل وان علا ولعمري وان سفل (قوله) فانه لا يجب به قصاص أي فقد صدقت لأوصاف المدبر بها من العلة وهي القتل والعمد والعدوان أي هذه الأدلة بدون الحكم وهو وجوب القصاص (قوله) الثاني أي الانتقاض معنى (قوله) فيقال أي اعتراضا على هذا التعليل (قوله) ولا زكاة فيها فقد وجد المعنى المثل وهو دفع حاجة الفقير بدون الحكم وهو وجوب زكاة (قوله) ومن شرط الحكم الخ أي حكم الأصل من حيث صحة الإلحاق فيه سبب علة (قوله) ان وجدت وجد الخ خرج ما اذا لم تكن كذلك بأن وجدت بدونه أو وجد هو بدونها في صورة أو صور (قوله) يندبها له أي بسبب أن منها مناسبة تقتضي ارتقاط بينهما واجبا على الحصول (قوله) لما ذكر أي من مناسبتها له (قوله) وأما الخطر والاحاجة أي فقد اختلف فيها هو الأصل فهما بعد البعثة (قوله) فن الساس أي العلماء فاهم هم الناس (قوله) ان لأشياء المراد منها ما يشمل الأقوال والأفعال وفيها (قوله) الا ما أباحت الشريعة أي دلت على احاطة وينبغي أن يراد الاماحة هنا الحواش المعنى الشامل للوجوب والتدب والكراعة

الزكاة في المواشي لدم الحاجة العفيرة فيلحق بقتض ذلك جبروده في الجواهر ولا زكاة فيها (ومن شرط الحكم أن يكون مثل العلة في التي والاثبات) أي تأملا لها في ذلك ان وجدت وجد وان اتفقت انتهى (والعلة هي المجالبة للحكم) بناسبتها له (والحكم هو الجواب للعلة) لما ذكر (وأما الخطر والاحاجة فن الساس من يقول ان الأشياء بعد بعث (على الخطر) أي على صفة هي الخطر (الاما أباحت الشريعة

فإنه لا يجوز أن يقال في الآية فيستحبك إلا على الأصل وهو أن الأصل في الأشياء
بعدم التحريم إلا على (الأيضاح المأثور) واليه يفتي في التحريم والمنافع على الأصل أما
البدع فلا حكم بتعلق بأحد (٢٢) لا يتفاء الرسول الموصول إليه (ومعنى استصحاب الحال) الذي يحتاج به كما هو

(أن يستصحب الأصل)
أي العلم الأصلي (عند
عدم الدليل الشرعي) بأن
لم يجدد المجتهد بعد البحث
الشديد عنه بقصر العلاقة
كأن لم يجد دليلا على
وجوب صوم رجب
فيقول لا يجب استصحاب
الحال أي العلم الأصلي
وهو حجة جزما بها أما
الاستصحاب المشهور
الذي هو ثبوت أمر في
الزمن الثاني لثبوت في
الأول فحجة عندنا دون
الخفية فلا زكاة عندنا
في عشرين دينارا فأقمه
تزوج رواج السكامة
بالاستصحاب (وأما الأدلة
فيتقدم الجلي منها على
الخفي) وذلك كالمظاهر
والمؤول فيتقدم اللفظ في
المعنى الخفي على معناه
المجاري (والموجب للعلم
على السوجب للظن)
وذلك كالتواتر والأحاد
فيتقدم الأول إلا أن
يكون عامافيخص الثاني
كما تقدم من تخصيص
الكتاب بالسنة (والطائفة
من كتاب وسنة (على

(قوله فيستحبك) بمعنى يحسبك فيه فاسين لتأكيد أو يطلب من النفس التحسب فيه فهي
الطلب وهذه العبارة تأكيد وإيجاز لما قبلها (قوله إلا ما حطرت الشرع) أي هل على أنه يظهر
أي حرام (قوله المضار) جمع مضرة وهو ما يضر ويؤذي (قوله أما قبل العنة) أي تبليغ النبي
ﷺ الشريعة إلى الخلق وهو ظاهر إذ ما بين وصولها إليه وقبل تبليغها كما قبل وصولها إليه
(قوله فلا حكم) أصليا أو فرعيا كما هو المقول عن الأشارة وجع من غيرهم ولهذا قال المصنف
في شرح مسلم إن من مات في الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان فهو في النار
(قوله الموصول إليه) أي الحكم ويلزم من انتفاء الرسول انتفاء ترتب الثواب والعقاب لقوله
تعالى وما كنا معذبين أي ولا متدينين حتى نبعث رسولا (قوله هو حجة جزما) وفيه أن بعضهم
حكى الخلاف فيه للشرح وانما لم يلمت إليه لأن نهار بهم تنافيه (قوله المشهور) أي للمنفرد
إليه الاسم عند الإطلاق ولشوته في الزمن الأول أي وهو ما قبل ذلك الزمن (قوله تروج الخ)
أي بأن يرغب فيها بضمة السكامة (قوله بالاستصحاب) أي لعدم وجوب لزكاه فيها في عهد
ﷺ وسين الاستصحاب للطلب ، ومعناه أن الظاهر يطلب الآن بحجة ماضية وأما عكس
الاستصحاب المشهور وهو ثبوت الأمر في الأول لشوته في الثاني فاستصحاب قلوب كأن يقال
في السكامل الموجود الآن كان على عهده ﷺ باستصحاب الحال في الماضي قال السكي ولم
يقل الامتصاص به إلا مسئلة واحدة تركتها خوف الإطالة (قوله وأما الأدلة) أي ترتيبها (قوله
فيتقدم الجلي الخ) أي عند اجتماعها وتنافي مدلولاتها (قوله على الخفي) أي بالنسبة للآخر وان
كان جليا في نفسه (قوله والمؤول) أي المحمول على معناه المرجوح من غردل (قوله على معناه
المجاري) أي وعلى مجموع المعيين لأنه باعتبار ذلك مادل فان دل عليه دليل انعكس الأمر
(قوله من تخصيص الكتاب بالسنة) مثاله بوصكم الله في أولادكم الخ فانه يخص بقوله في الحديث
لا ريب المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قوله والباطني) أي وتقدم النطق وهو قول الله وقول رسول
الله ﷺ (قوله من كتاب وسنة) أي سؤارة أو أحاد (قوله والقياس الجلي) وهو احتمال التارك
فيه ضعيفا كقياس العمياء على العموراء في المع من التصحيح وإن احتمل الفرق بأن العمياء ترشد
إلى المرمى الجيد فتسمن والعموراء توكل إلى نفسها وهي ناقصة البصر فلا تدعى فيكون العمور مظنة
الطهرال لضعفه (قوله وذلك كقياس العلة الخ) يعني أنه إذا تردد الفرع بين ثلاثة أحوال أحدها
علة موجبة للحكم الخفي به ولو كان أكثر شربها بعمره أو كان له نظير على قياس الشبه بل وعلى
قياس الدلالة (قوله أي يعمل به) أي بأن يعتقد (قوله من شرط الخفي) أي شرطه الخفي له أي
الذي لا يكون صالحا للأدعاء الإبه (قوله وهو المجتهد) أي المطلق المنصرف إليه الاسم عند الإطلاق
(قوله حللا ومذهبا) هما منصوبان على نزع الحافض والتقدير من مخالف مذهب إمامه ومذهب
لامانه (قوله أي بمسائل الفقه) أي بالمسائل التي هي الفقه (قوله وقواعده الخ) هو بدل مما قبله
والمراد أنه عالم بجملة يمكن من العلم بها من استخراج ما يرد عليه إذ لا يتصور العلم بجميعها

القياس) إلا أن يكون الظن عاما فيخص بالقياس كما تقدم (واقياس الجلي على الخفي) وذلك كقياس العلة
على قياس الشبه (فان وجد في النطق) من كتاب أو سنة (ما يعبر الأول) أي لعدم الأصلي الذي يعبر عن استصحابه باستصحاب
الحال فواضح أنه يعمل بالباطني (والا) أي وإن لم يوجد ذلك (فباعتصام الحال) أي لعدم الأصلي أي يعمل به (ومن شرط
الخفي) وهو المجتهد (أن يكون عالما بالقواعد أصلا وهو عارفا حللا ومذهبا) أي بمسائل الفقه وقواعده وفروعه وبما فيها من الخلاف

ليذهب الى قول منه ولا يخالفه بأن يحدث قولاً آخر لا يتناول اتفاق من قبله يعلم نهاهم اليه على نقيه (وأن يكون كامل الآلة في الاجتهاد علماً بما يحتاج اليه في استنباط الأحكام من النحو والفقعة ومعرفة الرجال (٢٣) الراوي) للاخبار ليأخذ برواية

للقبول مهم دون المروج
(وتفسير الآيات الواردة في
الأحكام والأخبار الواردة
فيها) لرواها ذلك في
اجتهاده ولا يخالفه وما
ذكره من قوله علماً بأن
من جهة أدلة الاجتهاد
ومنها معرفته بقواعد
الأصول وغير ذلك (ومن
شرط المستفتي أن يكون
من أهل التقليد فيقلد
المفتي في الفتيا) فان لم يكن
الشخص من أهل التقليد
بأن كان من أهل الاجتهاد
فليس له أن يستفتي كما قال
(وليس للعالم) أي المجتهد
(أن يقلد) لمسكنه من
الاجتهاد (والثقل قبول
قول القائل بلا حجة)
بذكرها (فعل هذا قبول
قول النبي ﷺ) فيها
ذكره من الأحكام (يسمى
تقليداً، ومنهم من قال
التقليد قبول قول القائل
وأنت لا تدري من أين
قال) أي لا تعلم مأخذه في
ذلك (فان قلنا ان النبي
ﷺ كان يقول بالقياس)
بأن يجتهد (فيجوز أن
يسمى قبول قوله تقليداً)
لاحتال أن يكون عن
اجتهاد. وان قلنا انه

لانها لا تنهاى بتوارد الأزمان (قوله منه) أي الخلاف أي من أقواله بأن لا يخرج عنه (قوله)
كامل الآلة، المراد أن تكون آلات الاجتهاد بكاملها حاصلة عنده ولا يشترط أن يبلغ في النحو
والفقعة الدرجة العليا بل يكفي بلوغه فيها الدرجة الوسطى وهو ما يحتاج اليه منها في استنباط الأحكام
(قوله ومعرفة الرجال) ويكتفي في زماننا الرواج الى أهل الحديث كالأمام أحمد والبخاري ومسلم
 وغيرهم فيعمد عليهم في التعديل والتجريح (قوله قواعد الأصول) أي أصول الفقعة وأصول
الدين (قوله وغير ذلك) كعرفة مواقع الاجتناع بحيث يعرف أن ما دى اليه اجتهاده ليس
مخالفاً للاجماع ومعرفة الناسخ والمدرج وأسباب النزول وشرط التواتر والصحيح والضعيف
(قوله ومن شرط المستفتي) أي من يطلب الفتيا من غيره وبسوغه العمل شيئاً غيره (قوله من
أهل التقليد) بأن يكون من أهل الاجتهاد فدر على الترجيح أولاً لكنه لم يبلغ منصب الاجتهاد
(قوله في بلد المفتي الخ) أي العدل المعلوم أهليته وعيادته أو مظهرهما وكذا غير العدل اذا علم
بالقرائن صدقه أو اعتمده بما ظهر، وحكي في جمع الخواص قولاً يجوز اذاه العقل وان لم يقدر
على الترجيح لأنه نابل لما يعتد به من إمامه وان لم يصرح بقله منه. قل الشارح في شرحه
وهذا الرواج في الأعصار المسخرة (قوله وليس للعالم الخ) أي يحرم عليه ذلك وان كان فاضلاً
وان كان غيره أعلم منه وان صافى الوقت عن الاجتهاد فلا يصح تقليده ولا العمل المبني عليه
لمسكنه. الاجتهاد الذي هو أصل التقليد ولا يجوز العدول عن الأصل مع ما كانه الى بدله (قوله)
تقبل قول القائل) أي اعماده مع العمل به أولاً ومنه قبول العالمى قول المفتي والقاضي قول
شهود ومول حبر الواحد وحج قوله بلا حجة ما اذا ذكرها للأهل للاخذ بها والاعتماد
ذكرها، والمراد بالقول الرأي ولاعتقاد وهو مجاز، مشهور بدس الحدود فدخل في ذلك ما اذا
اعتقدت فعل الحرم من غير أن تعرف الله (قوله بأن يجتهد) تفسير للراد من القياس ويؤيده
تعبير الزمان بالاجتهاد بدل القياس (قوله ما لا يعلم) هذا هو الراجح وعليه فلهو اب انه
لا يعلم فيه تنبها لمص السوء عن الخطأ في الاجتهاد (قوله ان هو) أي ما المطوق له ﷺ
لاوحي هو يدل على أن جميع ما يصدر عنه عليه الصلاة والسلام نازل من الوحي وإلحق به
ﷺ يجتهد ومعنى الآية حينئذ وما يصدر عنه بالقرآن عن الهوى ما القرآن لاوحي يوحى (قوله)
بدل الوسم) أي المتدور أي صوره في النظر في الأدلة وقوله بلوغ الغرض أي لأجل الوصول اليه
وهو المقصود صفة كاشفة للعرض وقوله عن العلم بيان لعارض المقصود على أن المراد بالمدح هو علم
الحكم المذكور وقوله ليحصل له أي ليحصل ذلك الغرض لذلك البادل (قوله ان كان كامل
الآلة) وهو المجتهد المطلق واطاره أن غيره من الوعين السابقين كوفي ذلك وانما اقتصر
للمصنف على ذلك لأن كلامه فيه وعلى كل فلا سقط قوله ان كان كامل الآلة لكان أولى له من
لحاشه (قوله فأصاب) بأن وافق ما اذا اجتهاده اليه ما هو الحكم في الواقع (قوله أجوان) أي
يصيبان من الثواب بعلهما الله بكسبه ركيعة (قوله وإصابته) اعترض بأن الإصابة أبست من
صنعه فكيف يشاب عليها، وأجاب السكي بأنه فديناب على ما ليس من صنعه اذا كان من آثار
صنعه ثم حوّل أن يكون الأجر الثاني على كونه من صنعة هتدي بها من يقبفه (قوله فله أجر
واحد) وإنما عليه سبب حطه إلا إن قصر في اجتهاد. بأن لم ينل وسعه فلا أجر وهو آثم

لا يجتهد وإنما يقول عن وحى و يعطى عن الهوى إن هو لاوحي يوحى ولا يسمى قبول قوله تقليداً لاسناده الى الوحي (وأما
الاجتهاد فهو بذل الوسع في بلوغ الغرض) المقصود من العلم ليجد له (فالمجتهد ان كان كامل الآلة في الاجتهاد) كما تقدم (فان
اجتهاداً مروجاً صاب لله يوجب) في اجتهاده وإصابته (وإن اجتهاد فيها وأخطأ فيه جري) راجد على اجتهاده وسبباً دليل ذلك

(ونهم من قال كل مجتهد في الفروع مصيب) بناء على ان حكم الله في أحقته وحق تقديمه ما أدى اليه اجتهاده (ولا يجوز أن يقال كل مجتهد في الأصول الكلامية) أي العقائد (مصيب لان ذلك يؤدي الى تصويب أهل الصلاة من النصارى) في قولهم بالتثليث (والجوس) في قولهم بالاصلين للعالم الور والظلمة (والنكار) في تقييم التوحيد ونسبة الرسل والمعاد في الآخرة (والملاحدين) في فهم صفاته تعالى كالسلام وخلقه أفعال العباد وكرمه مرثيا في الآخرة وغير ذلك (و- ليس من قال ليس كل مجتهد في الفروع مصيبا قوله عليه السلام من اجتهد فأصاب فله أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد) وجه الدليل أن النبي صلى الله عليه وآله خطأ المجتهد تارة وصوبه أخرى) والحديث رواه الشيخان ولفظ البخاري إذا اجتهد الحاكم في حكم فأصاب فله أجران وإذا حكم فأخطأ فله أجر

(قوله ومنهم) أي الأصوليين كالأشعري والباقلاني (قوله مصيب) وعليه فالظاهر أن له أجرين (قوله الكلامية) أي المنسوبة الى الفن المسمى بالكلام (قوله أي العقائد) أي المعتقدات أي المبادئ اعتقدها (قوله بالتثليث) أي كون الآلهة ثلاثة الله والمسيح ومرم: شهادة قوله أنت قلبنا للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله (قوله النور والظلمة) يعني أنهما قديمان عندهم وامترجا فتولد من امتزاجهما العالم (قوله والمعاد في الآخرة) أي عود الجسم بأن يبعث الله الموتى من القبور ويرد الروح اليها وفي الحديث يحشر الناس عراة غلام يزاد في أجساد أهل الجنة لتتوفر عليهم اللذات وفي أجساد أهل النار لتليظا للعقوبات ، وورد أن من الكافر كأحد (قوله والملاحدين) من الألحاد وهو المائل عن الاستقامة (قوله وخلقه) هو بالنصب عطفا على صفاته (قوله وغير ذلك) هو بالنصب أيضا أي وفي فهم غير ذلك مما أثبت أصل ككون ارتكاب الكبيرة لايزيل الإيمان فان المعزلة نقوا ذلك وقالوا بل يزيله معنى أنه واسطة بين الإيمان والكفر (قوله ودليل من قال الخ) وهم الجمهور (قوله ليس كل مجتهد في الفروع مصيبا) بل قد وقد كما علم عما تقدم (قوله وأصاب) أي اجتاده بأن أذاه الى ما هو الحكم في الواقع (قوله فله أجر واحد) ولا يبعد أن يؤجر على الحكم أيضا وعلى قصد الحكم بالحق ، وفي رواية الحاكم إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر وان أصاب فله عشرة أجور ، ولانفاة لأن الأخبار بالعدل لا يفي الكثير ولو أوز أنه أعلم أولا بالأجرين فأخبر بهما ثم بالعشرة فأخبر بها أو أن الأجرين يساويان العشرة (قوله خطأ المجتهد) أي حكم بخطئه وبدأ بشق الخطأ في بيان وجه الدلالة عكس الواقع في الحديث اهتمام به فانه الملبث للطلوب بل هو محل النزاع لاخير (قوله رواه الشيخان) أي البخاري ومسلم لأن هذا اللفظ ليس لفظ البخاري وإنما لفظ البخاري ما ذكره بقوله إذا اجتهد الحاكم الخ وظاهره أنه لو لم يكن حاكما لا يحصل له الأجران وليس مرادا في هذا المراد بالحاكم مثبت الحكم والمراد من قوله حكم أثبت الحكم في والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب .

(يقول الفقير اليه تعالى ابراهيم بن حسن الانابى خادم العلم ورئيس لجنة التصحيح بمطبعة الشيخ الوقور معطى الباني الحلبي وأولاده بمصر المحروسة)

سبحان من نزه عن أن يحيط أحد بشيء من علمه الا بما شاء في وقصرت دون الوقوف على حقيقة معاني حكمه نزه هم الأذكياء في وأولى وأسلم على أصل الكائنات في الخصوص بمجموع السكالم المؤيد بالجميع الواضحات في سيدنا محمد وآله المتفرعين من بحار أنوار سنته في وأهمل المستفيدين بمصباح شريعته في وبعد فقد تم طبع مائة الورقات في أصول الدين لانام الحرمين ومفتي الثقات إمام المحققين وقدره العلماء ملين ، مدبجا شرح الحلي جلال الدين مزدا بما حبسه حاتم المحققين العلامة الشيخ أحمد التميمي في نوراته أضرحتهم وصبت على أجدانهم صبر رجنه آيين وذلك بالمطبعة المذكورة أعلاه الثابت عمل ادارتها بسراري رقم ٩٢ بشارع البليطة بجوار الأهر اشريف وكان تمام طبعها الفائق وتمسك شكها الراقي أوائل شهر محرم الحرام اثناع عام ١٣٤٢ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسجدة آمين



